

كِتَابُ

﴿ دلائل الناسك لأداء المناسك ﴾

على مذهب الإمام المجهول أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

﴿ تأليف ﴾

العالم العامل ببقية المحققين وعمدة المدققين الشيخ عبد الغني
ابن ياسين البدي الحنبلي رحمه الله

توفي المؤنرفرضي الله عنه يوم الجمعة ١٦ ذى الحجة سنة ١٣١٩
بمكة المشرفة عقب نزوله من منى ودفن بالمعلاة تغمده الله برحمته
واسكنه فسيح جنته آمين

(حقوق الطبع محفوظة للترمه)

﴿ الشيخ محمد يوسف بن الشيخ أحمد الباز الكتبي بمكة المشرفة ﴾
(ويطلب من حضرته)

﴿ الطبعة الأولى ﴾

بمطبعة التقدم العلمي بشارع الخلوحي قريبا من الساحة الأزهرية
(سنة ١٣٣٠ هجرية)

فيه (اللهم) وإن كنت تعلم أنه شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله
فأصبر فنه عني وأصر فني عنه وأقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به (ويستحب) أن
يقرأ في الركعتين بعد الفاتحة في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد
(ثم) يمضي بعد الاستخارة المذكورة لما ينشرح له صدره ومحل ذلك كله إذا كان
الحج نفلا والاحج جرما بناء على الصحيح من المذهب من أن الحج والعمرة يجبان
مع توفر الشروط فوراً ويأتي أن شاء الله تعالى إلا أن يكون ذلك السفر براً أو بحراً
فهو مشروع مطلقاً (ومنها) أنه إذا استقر عزمه يبدأ بالتوبة من جميع المعاصي
ويخرج من مظالم الخلق ويقضى ما أمكنه من ديونه ويرد الودائع ويطلب المسامحة
من كل من كان بينه وبينه معاملة في شيء أو مصاحبة ويكتب وصيته ويشهد عليه
بها ويؤكل من يقضى ما لم يتمكن من قضاؤه من ديونه ويترك لأهله ومن تلزمه مؤنته
تقتهم إلى حين رجوعه فلو كان عليه دين حال وهو موسر فلغيره منه حتى يوثقه
برهن يحرز أو كفيل مليء وإن سافر بدون ذلك ولا إذن من غيره حرم عليه ولا يجوز
له أن يترخص بقصر ولا غيره وأما إن كان معسراً أو الدين غير حال فله السفر بدون
إذنه ويترخص لأنه غير آثم ولكن يجوز لغيره منه من السفر أيضاً حتى يوثقه برهن
برز أو كفيل مليء (ومنها) أن يجتهد في رضا والديه أو من يوجد منهم ما ومن يتوجه
به وطاعته كشخصه وأخيه الكبير وعمه ونحوهم وإن كانت زوجة استرضت
بضام أن منعه أحد أبويه فإن كان الحج فرضاً فلا يلتفت إليه بل يخالفه
دراً لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإنما تجب طاعتهم ما فيها وجاز شرعاً
فيه تقع لهما ولا ضرر عليه ولو شق وإن كان الحج نفلاً فلهما منعه لكن لو أحرم ليس
لهما تجليله كغير مدين وهل يكون عاصياً بسفره الظاهر نعم إن كان بعد المنع الصريح
أو عليه ما ضرر في سفره والأفلا والله أعلم (وأما) الزوجة فحكمها أنه إن كان الحج
واجباً فليس لزوجهام منعهما منه وإن كان تطوعاً فله منعهما وإن أحرمت بدون إذنه فله

تحميلها بنج شاة تنوى بها التحلل وتقص قدراً غيلة من شعورها فان ثبت فله وطؤها
والانتم عليها وأما لو أحرمت بالفرض خلف زوجها بالطلاق الثلاث لا تنجح في هذا
العام لم يجز أن تحل من أحرامها (وعنه) هي بمنزلة المحصر ويأتي حكمه ان شاء الله
تعالى (ومنها) أن يحصر على أن تكون ثقته حلالاً خالصة من الشبهة فان خالف
وحج بمال منصوب أو فيه شبهة أو كان من ربا ونحو ذلك فحجه غير مبرور ومما
قبل في ذلك

إذا حجبت بمال أصله سحت * فما حجبت ولكن حجت العير
لا يقبل الله الاكل صالحة * ما كل من حج بيت الله مبرور

وهل يصح ظاهر كلام أكثر علماء المذهب بل صريحه عدم الصحة وبخرم به في المنتهى
أي ان كان مالاً بأن ما حج به محرم ذا كراهة وقت العبادة واستندوا لذلك بحديث
عائشة رضي الله تعالى عنها من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردى وللإمام أحمد من
صنع أمر على غير أمرنا فهو مردود ولأن الحج قرينة ومسيره ونحوه بما هو محرم
منه عنه فلا يكون منقراً بما هو مباح به ولا مأموراً بما هو منهي عنه فان كان
جاهلاً أو ناسياً لا نصب ونحوه صح ذكره المجداجا (قال) بعضهم ومفهوم كلام
صاحب الاقتناع ان الحج بمال حرام صحيح فانه قال ولو تقوى على أداء العبادة
محرم سحت اه لكن حمله شارحه البيهقي على غير الحج فقال لكن لو حج
مالاً ذا كراهة لم يصح حجه على المذهب كما في المنتهى اه قال الشيخ عثمان
وفيه نظر فان الاستعانة بكل الحرام على الصلاة أو الحج عائدة الى خارج فـ
الصلاة مع كونها آكد منه فلا يصح الحج أولى قال فالظاهر بقاء كلام صاحب
الاقتناع على عمومته وحمل كلام المنتهى على ما اذا طاف طواف الفرض في ستره
منصوبة أو وقف أو سعى على دابة منصوبة فان ذلك لا يصح أما الاكل فهو خارج
عنها فتدبر اه (قلت) يفهم من هذا ان احرام من حج بمال المحرم ينقض ولكن

اذا وقف على دابة مغصوبة ونحوها أو أجزمتها المعينة حرام لا يصح وقوفه أو طاف
 طواف الافاضة في ستره مغصوبة ونحوها أو كان منها المعين حراما لا يصح طوافه
 وعليه فيبقى على احرامه ويكحل كمن فاته الحج ويأتي ان شاء الله تعالى وكون الوقوف
 على الدابة المغصوبة ونحوها لا يصح عندي فيه وقفة لان الدابة ليست شرطا في
 الوقوف بخلاف السترة في الطواف ولذلك لو سعى في ستره مغصوبة صح سعيه مع
 الحرمة فليتنامل (فائدة) يصح حج المغصوب على الحج وأجبر الخدمة والمكاري
 والتاجر اجاما قال في المفصول والمتخب والثواب بحسب الاخلاص اه وان
 صدر منه الحج رياء فان كان محضا فالحج غير صحيح كاثار العبادات وان كان قد خالط
 العمل رياء بعد الاخلاص بالنية لله تعالى فان كان قد دفع خاطر الرياء لم يضره باتفاق
 وان استرسل معه فقيهه خلاف والراجح عدم البطلان (ومما) ينبغي لمن أراد السفر
 الى الحج أن يجتهد في رفيق حسن صالح موافق راغب في الخير كاره للشر ان نسي ذكره
 وان ذكر أمانه وان تبصر مع هذا كونه عالما فليس يستعجل بفرضه فانه يعينه على مبادئ
 الحج ومكارم الاخلاق وينمعه بعلمه وعمله من سوء ما يطرأ على المسافرين مساوي
 الاخلاق والظهور واستحب بعض العلماء أن يكون الرفيق من الاجانب لا من
 الاصدقاء والاقارب (قال) النووي وفيه نظر بل الاختيار ان القريب أو الصديق
 الموثوق به أولى فانه أعون على مهماته وأشفق عليه في أموره اه (وبستحب)
 أن يكون سفره يوم خميس أو اثنين بكرة وأن يصلي ركعتين في غير وقت نهى في منزله
 يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ثم يدعو
 بحضور قلب واخلاص بما أحب من أمور الدنيا والآخرة (قال شيخ الاسلام)
 الدعاء قبل السلام أفضل واذا نهض من جلوسه قال ما ورد وهو (اللهم) اليك
 توجهت وبتك اعتصمت اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهتم له اللهم زدني التقوى
 واغفر لي ذنبي ووجهني للخير أينما توجهت (وبستحب له) أن يودع أهله وجيرانه

وأصدقاه وأن يودعوه ويقول كل واحد لصاحبه أستودع الله دينك وأمانتك
وخواتيم عملك زدك الله التقوى وغفر ذنبك ويسم لك الخير حيثما كنت وإذا خرج
من منزله قال اللهم اني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل عليّ ويستحب هذا الدعاء لكل خارج من بيته (ويستحب)
له أن يتصدق بشئ عند خروجه فإذا ركب قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا
مقرنين وإنما لنا البر والمنقلبون اللهم اننا سألناك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل
الصالح ما تحب وترضى اللهم هون علينا سفرنا واطول لنا بعده اللهم أنت الصاحب في
السفر والخليفة في الأهل والمال والولد اللهم اننا نعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنقلب
وسوء المنظر في الأهل والمال (فرع) ينبغي أن يجتنب الترفه والتنعيم والزينة والشبع
المفرط والا كثر من ألوان الأطعمة وأن يستعمل الرفق وحسن الخلق مع الغلام
والجمال والرفيق والسائل وغيرهم وأن يجتنب المخاصمة والمشاحنة ومزاحمة الناس
في الطريق وموارد الماء ويصون لسانه من الشتم والغيبة ولعن الدواب وجميع الألفاظ
القبیحه ويلاحظ قول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم
يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه (ومما) ينبغي للسافر من حيث كانوا ثلاثة
فصاعدا أن يؤمر وعليهم أن يفضلهم وأجودهم رأيا ويطيعوه لحديث ورد في ذلك
وإذا علا المسافر شرفا من الأرض سن له أن يكبر الله تعالى وإذا هبط وأدنا سبج وإذا
أشرف على قرية أو منزل سن له أن يقول أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
وإذا جن عليه الليل قال يا أرض ربّي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فیک وشر
ما خلق فیک وشر ما يدب عليك أعوذ بالله من أسد وأسود والحية والعقرب وسائر
البلد ومن الدوم ولد قال النووي والمراد بالأسود الشخص قال الخطابي ساكن
البلد هم الجن والبلد هي الأرض وإن لم يكن فيها بناء قال ويحتمل أن المراد بالولد
إبليس وبالولد الشياطين (ويستحب) له ألا كثر من الدعاء في جميع سفره لنفسه

ولو اذنيه وأجابه وولاية المسلمين ولسائر المسلمين بمهمات الدنيا والآخرة للحديث الشريف ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد على ولده وإذا دخل بلد قال اللهم رب السموات السبع وما أظلال ورب الأرضين السبع وما أظلال ورب الشياطين وما أظلال ورب الرياح وما ذرين أسألك اللهم خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها اللهم ارزقني جناها وأعني من وبائها وحبني إلى أهلها وحبب صالحي أهلها إلى (وأما) أحكام السفر ففيها أنه إذا كان السفر مباهياً يجوز له المسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليها ويجوز له الفطر برمضان ويسن له قصر الصلاة الرباعية ويجوز له الجمع بين الظهر والعشاءين تقديماً وتأخيراً هذا إذا كانت المسافة تبلغ أربعاً وعشرين ساعة بسير الاثقال وديب الاقدام (منها) أوقات الراحة للصلاة والاكل وإطعام الدواب ولو كان يقطعها في أقل من ذلك على نحو خيل جياذ وركاب أو في نحو الواجورات البرية أو البحرية إذا لا عبرة إلا بالجمال المحملة والمشى على الاقدام كما مر ولذلك شروط أخرى تعلم من كتب الفقه (وأما) التيمم فليس من أحكام السفر بل يجوز إذا وجدت شروطه سفراً أو حضراً لكن لما كان يحتاج إليه المسافر أكثر ناسب أن تذكر أحكامه على وجه الاختصار فنقول إذا تعذر على الشخص استعمال الماء إما لعدمه أو خوفه باستعماله الضرر جاز له التيمم بتراب طاهر (١) غير محترق له غبار يعلق باليد وصفته أن ينوى التيمم لما يتيمم له من صلاة ونحوها عن حدث أصغر أو أكبر أو عنهما ثم يقول بسم الله ثم يضرب التراب الناعم بيديه مفرجاً الأصابع بعد نزاع خاتم ونحوه فيمسح بهما وجهه ثم يضرب نانها فيمسح يديه إلى الكوعين والاحوط إلى المرفقين ويجزئ ضربته واحدة يمسح وجهه بباطن أصابعه وكفيه براحتيه ويلزمه الترتيب أن كان عن حدث أصغر بأن يمسح وجهه قبل يديه والموا لا بأن لا يؤخر مسح اليدين عن مسح الوجه

(١) قوله طاهر لعله طهور تنبه

زمانا لو كان مغسولا لجلف وان كان التيمم عن حدث أكبر أو عن نجاسة يبدن لا يلزم
 ذلك وان تيمم عن جرح في بعض أعضاء الوضوء لزمه أن يتيمم له عند غسله لو كان معها
 ويلزمه مراعاة الموالاة أيضا فإذا بطل التيمم بخروج الوقت بعد فوات الموالاة لزمه
 أن يعيد غسل الصحيح مع التيمم (أما) لو خرج الوقت بعد أن تيمم للجرح في رجله ولم
 تفت الموالاة لزمه إعادة التيمم فقط وان كان الجرح في يده ولم تفت الموالاة لزمه إعادة
 التيمم ومسح الرأس وغسل الرجلين و بعد فوات الموالاة يعيد الوضوء من أوله مطلقا
 لما قد مناه (ثم) لا يكون مادام الماء حقيقة إلا بعد طلبه من رفقة بشرائه بثمن مثل في
 ذلك المحل لا بأكثروا السؤال عنه في مكانه أو في جهة من جهاته إلا ربع خيث وجد
 قريبا بحيث لا يضره الذهاب إليه لزمه ولا يصح تيممه أما ان كان محل الماء مخفوا ولو
 قريبا فانه لا يلزمه الذهاب إليه وصح تيممه ثم ان كان الخوف غير حقيقي بأن كان جبانا
 لا يصح تيممه كذا قال (قلت) ولي فيه وقفة فان المسافر اذا كان جبانا لا يستطيع
 الوصول الى الماء ولو قريبا ولا عدو هناك أصلا وليس عنده من يحضر له ماء وقلنا
 لا يصح تيممه فياهل ترى ماذا يصنع فان الجبان ولو بلا سبب خوف أشد خوفا من
 غيره مع وجود السبب كما شاهدناه فان غير الجبان قد يتجاسر على ورود المكان المخوف
 وأما الجبان فلا يكاد يخرج من بين الناس الى محل آخر مطلقا لا بمن يأمن به
 فالذي يظهر لي صحة تيممه والحالة هذه وان كان ذلك مخالفا لقولهم اذ لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها وقال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم والله سبحانه وتعالى أعلم (ومبطلات)
 التيمم كل ما يبطل الطهارة التي تيمم بدلا عنها وهي معلومة في كتب الفقه (وخروج)
 الوقت ما لم يكن في جمعة أو تيمم في وقت الأولى من مجموعتين بعد نية الجمع تأخير فلا
 يبطل تيممه بخروج وقت الأولى لان نية الجمع صيرت الوقتين وقتا واحدا وكذا لو تيمم
 لفائتة ولم يصلها حتى خرج الوقت الذي تيمم فيه فانه يصلها بعده ذلك وهل اذا صلى
 الفائتة بعد خروج الوقت أو أتم الجمعة أو صلى المجموعتين يبطل تيممه باتمام ذلك أو

يأتي إلى خروج الوقت الذي بعده الظاهر الثاني في مسائل الجمع والأول في غيرها
فلينأمل (ومن) مبطلاته أي التيمم وجود الماء إن كان التيمم لعدمه وزوال العذر
المبيح له وخلع ما مسح عليه وعبارة بعضهم وخلع ما يجوز المسح عليه فظاهره ولولم
يمسح وذلك نحو خوف وعمامة ويسن لمن يرجو وجود الماء تأخير التيمم إلى آخر الوقت
المختار ومن أراق الماء أو مر به بعد دخول الوقت ويعلم أنه لا يجد غيره وأمكنه الوضوء
ولم يفعل أثم ثم إن تيمم صلى لم يعد ومن وجد ماء لا يكفي لطهارته استعمله فيها يكفي
وجوباً ثم تيمم للباقي (ومن) كان عند ماء يحتاجه لشربه أو طبخ أو عجن ولو في
المستقبل لا يلزمه الوضوء منه بل يتيمم وكذا إن احتاج لشرب غيره من آدمي أو
بهيمة محتزمين له أو غيره فلو غلب على ظنه أنه يحتاجه بعض الركب للشرب تركه وتيمم
(وهنا) مسألة قل من يتنبه إليها فإن غالب الحجاج يأخذون معهم من ماء زمزم كثيراً
ويتيممون مع وجوده معهم وليسوا محتاجين له للشرب ونحوه مع أنه لا يصح تيممهم
والحالة هذه لوجود الماء فليتنظروا ومن عدم الماء والتراب صلى القرض فقط على
حسب حاله ولا يزيد في صلاته على ما يجزى قال العلامة الكرمي ويتجه ندباً وظاهر
كلامهم لا بل وجوباً ووجهه أن التلبس بالصلاة بدون طهارة ووضوء أو تيمم حرام
وعند الأحناف كفر وإنما جاز لنا قد ذلك للضرورة فوجب الإقتصار فيها على الواجب
لأنه لو أتى بالمندوبات أيضاً لصدق عليه أنه تلبس بالصلاة مع عدم الطهارة لتغير
ضرورة لأن فعلها غير ضروري ولا داعي إليه ولم أر من علل بهذا الوجه لكنه نفى
بعض عليه بالنواجذ والله سبحانه وتعالى أعلم ثم إن من صلى على حسب حاله بطل
صلاته خروج رجب ونحوه في أثنائها فيلزمه استئناؤها وإن وجد نحو رمل أو حجر تيمم
منه ثم صلى خروجا من الخلاف (تكلمة) من تيمم لقرض صلاة فله أن يصليها وما شاء من
القرض والنفل وله أن يطوف فريضة وتقرأ القرآن إن كان جنباً أو عسى المصحف
وإن تيمم لنفل لم يستحب القرض وله القراءة ومسح المصحف والله أعلم

﴿ كتاب المناسك ﴾

اعلم هداك الله تعالى ان الحج أحد أركان الاسلام ومن أفضل الطاعات التي تبلغ الى دار السلام وقال تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد ثبت في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي الصحيحين أيضا من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ووورد في الصحيحين أيضا العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وغير ذلك من الاخبار الدالة على فضائله واعلم ان الحج كافي المنتهى والاقناع فرض كفاية كل عام وهو واجب على من توفرت فيه الشروط في العمر مرة واحدة وكذا العمرة مطلقا (١) وعنه على الألفي دون المكي (٢) نص عليه واختاره صاحب المغني والشارح وقوله هم انه فرض كفاية كل عام أي على من لم يجب عليه عينا قال في الآداب هو خلاف الظاهر لقول الأصحاب اه أي فاهمهم قالوا لو ولدان يمنع ولده من الاحرام بنقل حج فظاهره أنه يكون في حق من لم يجب عليه عينا نقلا ونظر فيه الهوتى أيضا وقال يلزم عليه ابطال تقسيم الأئمة الحج الى فرض وتقل فاللازم باطل وكذا الملزوم اه قالت ذر بعض الشافعية انه يكون فرض عين وفرض كفاية وتطوعا وقال ان الحج في حق من لم يجب عليه عينا له جهتان فرض كفاية من حيث احياء الكعبة المشرفة وتطوع من جهة كونه غير واجب عليه اه ولعل هذا هو مراد صاحب المنتهى والاقناع وغيرهما وعندى ان هذا لا يزيل الاشكال لان من لم يجب عليه عينا اما أن يكون مستطيعا للحج الا انه حج حجة الفرض واما أن يكون غير مستطيع واما أن يكون غير

(١) قوله مطلقا الحج أي سواء كان آفاقيا أو غير آفاقى (٢) قوله الألفي دون المكي أي العمرة لا تجب الا على الألفي لا الحج فتفتن

بالنوع أو رقيقا فان أريد الأول فهو ومخالف لقولهم واجتماعهم على ان الحج لا يجب في
العمر الا مرة واحدة وان أريد الثاني أو الثالث ورد عليه ان غير المستطيع والصغير
والرقيق غير داخلين تحت الأمر بالحج أصلا ويلزم عليه انه لو لم يحج البيت أحد لآثم
الناس كلهم وهو يحتاج الى دليل وأظن أن لا قائل به نعم لنا أن نقول المراد بذلك
المستطيع الذي حج حجة الفرض وقولهم انه لا يجب في العمر الا مرة واحدة أى وجوبا
عينيا فلا ينافي انه يجب أيضا وجوبا كفاثيا كل عام وانه ان لم يحج أحد آثم كل من
استطاع ولو حج الفرض كقولهم في الجهاد انه فرض كفاية اذا قام به من يكفي سقط الآثم
عن الباقي والآثم الناس كلهم أى غير المعذورين فان الأعشى ونحوه لا يأمون بترك
الجهاد مطلقا وهكذا من لا يستطيع الحج وهذا ما ظهر لفهمى السقيم وفوق كل ذى
علم عليم (وفرض الحج) سنة تسع على الصحيح كفى الانصاف وغيره وقيل سنة عشر
وقيل سنة ست وقيل سنة خمس وهو واجب على من توفرت فيه الشروط الا كنية
على الفور نص عليه الامام أحمد وفاقا لأبي حنيفة فى إحدى روايتيه ومالك وأبي
يوسف وداود بناء على ان الأمر للفور والحديث ابن عباس تجلوا الى الحج يعنى
القرينة وورد من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان شائصرانيا فلو جازله
التأخير لم يكن ماصيا بتركه مع العزم على فعله مع انه يكون ماصيا حتى على الأصح
عند الشافعية الذين يقولون انه على التراخي (فان قيل) ان الحج فرض سنة تسع
على الأصح ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم الا سنة عشر بلا خلاف فدل ذلك على
جواز التأخير (فالجواب) انه أخره لاحتمال عدم استطاعته أو بأمر الله لتكون
حجته الوداع فى السنة التى استدار فيها الزمان وتعلم منه أمته المناسك كلها التى
ثبتت واستقر عليها وانما لم يحج أغنياء أصحابه كسيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه
وغيره لانهم تبعوا صلى الله عليه وسلم فلا يتقدمون عليه وانما حج سيدنا أبو بكر
وسيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهم ما سئله من قبل النبي صلى الله عليه

وسلم بأمره عليه الصلاة والسلام لا علام الناس بأن لا يحج بعد ذلك العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان فانه قد كان بقية من المشركين فذكره صلى الله عليه وسلم رؤيتهم ولا سيما وهم يطوفون بالبيت عراة وربما كان هذا أيضا عذرا في تأخير الحج الى السنة التي بعدها والله سبحانه وتعالى أعلم وأما عند الشافعية فانه يجب على التراخي لكن بقيد عدم خوف القوات ومع العزم على فعله واختلافوا في مستطيع جميع لم يحج حتى زمن فقال بعضهم يستتاب عنه على الفور وقال بعضهم لا فهو كن بلغ معضوبا

﴿فصل﴾ وشروط وجوب الحج والعمرة خمسة اسلام وعقل وبلوغ وكمال حرية واستطاعة أما الاسلام والعقل فهما شرطان للوجوب والصحة وأما البلوغ وكمال الحرية فهما شرطان للوجوب والاجزاء دون الصحة فيصح الحج والعمرة من الصغير ولودون التمييز لكن لا يجزيه عن حجة الاسلام وعمرته فتى بالغ وكان مستطيعا لزمه السعي الى الحج والعمرة وأما ان أحرم بالحج قبل البلوغ فبالغ قبل الوقوف بعرفة أو بعده فعاد فوقف قبل غريوم النحر ولم يكن سعي بعد طواف القدوم فانه يجزيه عن حجة الاسلام وأما ان كان قد سعى بعد طواف القدوم فلا يجزيه الحج ولو أعاد السعي لانه لا يشرع تكراره وان أحرم بالعمرة غير بالغ فبالغ قبل الشروع في طوافها أجزأته عن عمرة الاسلام لا بعد الشروع في طوافها ومثله الرقيق ان عتق في جميع ما تقدم من التفصيل فتفطن وتذكر وأما الاستطاعة فهي شرط للوجوب فقط أي دون الصحة والاجزاء فغير المستطيع اذا حج واعتقر صح ذلك منه وأجزأ عن حجة الاسلام وعمرته وهي أي الاستطاعة ملك زاد ووطائه وراحلة بآلتها تصالحا لمثله أو ملك ما يدر به على تحصيل ذلك فاضلا عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم وما لا بد له منه وعن ما يقوم بكفائته وكفاية عياله على الدوام من أجرة عقار أو ربح بضاعة أو صناعة هذا الصحيح وعليه أكثر علماء المذهب (وقيل) انما يشترط كون

الزاد والراحلة فاضلين عن كفايته وكفاية عماله الى أن يعود فقط (تنبيه) ظاهر كلامهم ان الآخر س اذا توفرت فيه الشروط المذكورة يجب عليه السعي الى الحج والعمرة وفي صدور الاحرام منه محل نظر وبأني ان شاء الله تعالى في باب الاحرام بحته فليراجع هناك (فائدة) وما ينبغي للحاج أن يكثر من الزاد والنفقة عندما كانه ليؤثر محتاجا ورفيقا وان تطيب نفسه بما ينفعه ويستحب أن لا يشارك (١) غيره في الزاد وأمثاله والألق بالورع من المشاركة أن يجتمع الرفاق كل يوم على طعام أحدهم على المناوبة (مسألة) اعتبر ابن الجوزي في كشف المشكل الزاد والراحلة في حق من يحتاجهما وأما من أمكنه السعي والتكسب بالصنعة التي تكفيه فعليه الحج اختاره الشيخ عبد الحليم ابن تيمية والد شيخ الاسلام وقال في الانصاف والمذهب انه يستحب حينئذ وليس بواجب قال ويكره الحج لمن حرقته المسألة (قال) الامام لا أحب له ذلك وهذا يدل على الكراهة عند بعضهم وعلى التحريم عند آخرين اهـ (تنبيه) اذا خاف العنف من يقدر على الحج ولا وسع لهما قدم التكاح عند الأكثرين وقيل الحج (تكلفة) ومن الاستطاعة سعة وقت وأمن طريق يمكن سلكه ولو بجرا أو غير معتاد بالاخفارة يوجد فيه الماء والعلف على العادة ودليل الجاهل وقائد لا همى وظاهر كلام كثيرين ان هذه ما عدا سعة الوقت شروط للزوم السعي لا للوجوب حينئذ لا يصح عدها من الاستطاعة والله أعلم ولا يصير مستطيعا من لا يملك الزاد والراحلة ببذل غيره له ما يحتاجه لذلك ولو آياه أو ابنه لما فيه من المنة

﴿فصل﴾ ومن عجز لكبرا أو مرض لا يرجي برؤه أو ثقل لا يقدر معه على الركوب الابمشقة شديدة أو لكونه نضوا خلقفة لا يستطيع الثبوت على الراحلة الابمشقة (١) قوله ويستحب أن لا يشارك الخ لكي يتصدق منه ويؤثر محتاجا ورفيقا لانه بالمشاركة لا يمكن من ذلك

غير محتملة لزمه أن يقيم من يحج ويعتقر عنه فوراً من بلده أو قريب منه دون مسافة
 قصر ثم ان عوفى بعد احرام نائبه اجزأه لا قبله (أقول) محوم كلامهم هنا يشمل ما اذا
 كان العاجز لم يوسر الا في حال عجزه فتكون القدرة على السعي ليست من الاستطاعة
 وهو مفهوم كلامهم في تفسير الاستطاعة بل ومقتضى ما ورد في الحديث من نحو قول
 الخنعمية ان أبى أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً الخ فقال صلى الله عليه
 وسلم جئى عنه متفق عليه مع ان ظاهر كلامها انه لم يفرض عليه الا زمن الشيخوخة
 وعدم الاستطاعة على السعي وورد نظيره أيضاً في عدة أحاديث لكن الذى يميل
 اليه النفس وتطمئن له انه لا يجب الحج على من ذكر لانه يصدق عليه أنه لم يستطع
 اليه سبيلاً ويفرق بينه وبين خوف الطريق ونحوه بأن ذلك قد يزول بخلاف هذا والله
 سبحانه وتعالى أعلم (فرع) ومن وجب عليه الحج والعمرة فمات قبل أدائها
 وخلف مالا وجب على الورثة أن يخرجوا من تركته ولو لم يوص بمال يكتفى لمن يحج
 ويعتقر عنه ويكون ذلك من جميع ماله لا من الثلث فقط ويكون خروج النائب من
 بلد الميت أو قريب منه دون مسافة قصر أو من البلد الذى يسرف فيه أو قريب منه
 فان أوصى بذلك تأكد عليهم ولزمهم بالاجماع ثم ان أوصى بأن يحج عنه ولم يذكر مالا
 لزمهم أن يعطوا النائب كفايته قليلة أو كثيرة وان أوصى لمن يحج عنه بمال مقدر
 لزمهم أن يعطوه النائب قليلاً أو كثيراً لكن ان كان الزائد عن ثقته يخرج من ثلث
 التركة والا فزاد لا يلزمهم الا بقدر ما يخرج من الثلث لانه وصية وهذا حكمها وله
 أى النائب التصرف فى ذلك بما أراد فلو أراد الموصى باخراج ذلك أن يحج ويعتقر عن
 الموصى وبأخذ المال الموصى به لا يصح ولا يصح أيضاً أن يحج عنه بالوصية أحد الورثة
 على الصحيح من المذهب قال فى الشرح الكبير أى اذا كان فيها أى الوصية فضل
 أى عن النفقة بالمعروف وان لم يكن فيها فضل جاز لانه لا محاباة فيها
 ﴿فصل﴾ وان عسر من لزمه الحج وقد كان أمكنه السعي ولم يحج بقى فى ذمته قاله

في الانصاف ويصح أن يستنيب الرجل امرأة بلا كراهة لحديث ابن عباس أن امرأة
 من خنعم قالت يا رسول الله أن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيئا كبيرا لا يستطيع
 أن يستوى على الرحلة أفأحج عنه قال جئ عنه متفق عليه ومن وجب عليه
 الحج ومات قبله وضاق ماله عن أدائه من بلد استنيب به من حيث بلغ وكذا من
 لزمه دين وعليه حج وضاق ماله عنهم ما فانه يؤخذ له حج بخصته ويحج عنه من حيث
 بلغ وإن حج أجنبي عن ميت وجب عليه الحج بدون مال من تركته ومن دون اذن
 وارثه أجزأه إلا عن معضوب حي إلا باذنه ولو تولا ويقع عن نفسه وقال البهوتي لكن
 قياس ما ذكر في آخر باب الجنائز يصح جعل ثوبه على أوميت أه أي فمقتضاه
 صحة نقل الحج من المعضوب بدون اذنه لأن المراد اهداء ثوبه له وهو صحيح وغير
 المعضوب كذلك وإن مات من وجب عليه الحج أو نائبه في طريقه حج عنه من حيث
 مات فيما بقي مسافة وقولا وفعلا ومن لم يحج عن نفسه لم يصح أن يحج عن غيره ولو
 ندرا أو تولا فان فعل وقع عنه وأجزأه عن حجة الاسلام أن كان بالافرا (تنبيه)
 ظاهر كلامهم أن من حج حجة الاسلام يصح أن يحج عن غيره ولو كان عليه حج ندرا
 أو قضاء ويحتمل أن لا يصح فليحرر (فائدة) قال شيخ الاسلام والمستحب أن
 يأخذ الحاج عن غيره ليحج لأن يحج لياخذ من كان قصدا براءة ذمة الميت والشوق إلى
 الحج أو رؤية المشاعر فهذا أخذ ليحج ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين
 من يقصد الدين فقط والدين وسيلة وبين من يقصد الدنيا فقط والدين وسيلة فالاول
 لا بأس به والاشبه أن الثاني ليس له في الآخرة من خلاق (نفقة) النائب أمين فيما
 أعطيه ليحج منه ويضمن ما زاد على النفقة بالمعروف أو بسبب سلوك طريق أبعـد
 بالضرورة ويرد ما فضل ويحسب له نفقة رجوعه إلا أن يتوطن هناك ولو ساعة
 فلا نفقة لرجوعه اسقوطها فلم تعد ويحسب له نفقة خادم إن كان مثله بخدم وله
 صرف نفقته بآخر مصلحة وشراء ماء اطهارته وتداو ودخول حمام ويرجع بما

استدانه عذر و بما اتفق على نفسه من له بينة رجوع على مستنيب ولو لم يستأذن
 حاكما وما لزم النائب بمخالفة كفعلي محذور فعليه فديته وأما دم القتمع والقران فعلى
 مستنيب والظاهر ما لم يأمره بالافراد والله أعلم ثم ما تقدم من أحكام نفقة النائب محله
 فيها يظهر اذ لم يوص الميت لمن يحج ويهقر عنه بمال مقدر فان كان كذلك كما عليه
 أكثر الناس في هذا الزمان فان النائب يتصرف في المال الموصى به بما أراد وما بقي
 فهو له ليس عليه رده الى الورثة لانهم اوصية من الميت له وقد قبضها باجازة الورثة وكذا
 لو كان الوارث مكلفا رشيدا وكان الموصى به غير مقدر وأذن له في التصرف فيه بما
 يريد وان الباقي له والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) يجوز للنائب أن يحرم
 مقتعا ومفردا أو قارنا كما كان يجوز للمنوب عنه فعلى هذا اذا أحرم من الميقات
 بالعمرة عن الميت فله أن يحرم عنه بالحج من مكة وأما لو أحرم من الميقات بالعمرة
 عن نفسه فانه يلزمه أن يحرم بالحج عن المنوب عنه من ميقات بلده أى فيجب عليه
 الخروج من مكة الى الميقات فيحرم بالحج منه فان أحرم من مكة فالظاهر لا يصح حجه
 عن الميت والله أعلم

﴿فصل﴾ وتزيد الانثى شرط اسادسا وهو أن تجدها زوجا ومحرماتنا فاذا لم
 تجد ذلك لا يجب عليها الحج ولا العمرة سواء كانت شابة أو عجوزا طويلا كان السفر
 أو قصيرا والمحرم هو من تحرم عليه أبا الحرماتها بنسب أو سبب مباح سوى نساء النبي
 صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون المحرم ذكرا مسلما مكلفا لا أن يكون حرا
 فيصح كون المحرم رقيقا (١) فقولنا من تحرم عليه أبدا احتراز عن زوج أختها
 أو عمتها ونحوهما فلا يكون محرما لها وكذا العبد مع سيده لانها لا تحرم عليه أبدا
 وقولنا حرمتها احتراز عن الملاءنة فان تحريرها عليه الى الأبد تغليظا عليه وقولنا
 أو سبب مباح احتراز من نحو وطئ شبهة أو زنا فان أم الموطوءة وبناتها تحرمان على

(١) قوله رقيقا أى غيرها ومحرمه عليه برضاع أو نسب أو زواج

الواطئ على الأبد ولكن ليس محرما لهما لأن سبب التحريم محرم (قلت) وهل
 إذا تزوج الزاني أو الواطئ بشبهة الموطوءة بالزنا أو الشبهة بعد ذلك يصير محرما لهما
 وبناتها أولا لأن التحريم بالسبب المحرم سبق فيبقى على حاله فلا يرجع محرما لم أر
 من نبه عليه والظاهر الثاني والله أعلم وقولنا بشرط كونه ذكرا احترازا من الخنثى
 المشكل فلا يكون محرما لاخته مثلا لاحتمال أن يكون أنثى وقولنا مسلمة أخرج
 به الكافر فليس محرما لابنته المسلمة نصا لأنه لا يؤمن عليها خصوصا المجوسى فانه
 يعتقد حلها (وقال) في الفروع ويتوجه أنه لا يعتبر إسلامه أن آمن عليها (قلت)
 يؤيده تعليلهم بقولهم لأنه لا يؤمن عليها وفي الرعاية ويحتمل أن الذي يكون محرما
 لابنته المسلمة أن قلنا بلى زكاتها اه قال في الانصاف قلت يشكل على هذا أقول
 الأصحاب أنهم أي أهل الذمة يمنعون من دخول الحرم لكن لنا هناك قول بالجواز
 للضرورة أو للحاجة أو مطلقا فيمضى هذا الاحتمال على بعض هذه الأقوال اه
 (تنبيه) ظاهر كلامهم أن المسلم محرم ولو فاسقا غير مؤمن (قلت) فلو قيل باشتراط
 أمانته وعده الله لكان له وجه خصوصا في من يكون محرما لأم زوجته أو ربيته أو في
 أخته من رضاع فإن الطباع الخبيثة والنفوس الخبيثة لا تحترم ذلك ولا سيما في
 هذه الأزمان الفاسدة كما هو مشاهد ثم رأيت في الفروع مانعه ويتوجه اشتراط
 كون المسلم آمينا قال في الانصاف قلت وهو قوي في النظر اه ثم رأيت بعض
 العلماء نقل عن الإمام مالك كراهة سفر المرأة مع أبي زوجها الغلبة الفساد في الناس
 بعد العصر الأول ولأن كثيرا من الناس لا ينزل زوجة الأب في النفرة عنها منزلة محارم
 النسب اه لكن ناقش ابن دقيق العيد كلام الإمام مالك بأنه مخالف لظاهر الحديث
 (قلت) ولا يخفى أن هذا لا ينهض دليلا في الرد على مالك لأن أكثر العلماء قد خالفوا
 حديث لا تمنعوا إماء الله مساجد الله فمنعوا الشواب من حضور المساجد خوف
 الفتنه قالوا لفساد الزمان ونحو ذلك كثير فقد يخلف الحكيم باختلاف الزمان كافي

كثير من كتب الفقه والحكم يدور مع علمه وجودا وعدما والله سبحانه وتعالى أعلم
 (فرع) وشرط أيضا الوجوب الحج على أنى ملك زاد وراحلة لحرمة ولا يلزمه مع
 بذله ذلك سفر معها وتكون ان امتنع كن لا محرم لها وان طلب منها أجرة زائدة على
 النفقة فظاهر كلامهم لا يلزمها وان أيسر منه استنابت أطلقه في المنتهى والاقناع
 وهو غير صحيح وانما يقتضى هذا على القول بأن المحرم شرط للزوم السعى لا للوجوب
 وهو مخالف لما ذكره من أنه شرط لوجوب الحج ففي كليهما قريب من التناقض ثم
 رأيت البهوتى في شرح المنتهى قال والمراد أيسر بعد وجود المحرم وفطرت بالتأخير
 حتى فقد اه ولكن المراد لا يدفع الايراد وان حجت بدون محرم حرم عليها وأجزأها
 فلا ترخص في سفرها لأنها آمنة به وان مات المحرم في الطريق مضت في حجها أطلقه
 وقال في الاقناع ان كان قريبا رجعت وان كان بعيدا مضت اه وهل المراد بالبعيد
 مسافة القصر وبالقريب مادونها ينفى أن يحرم وهذا ان أمكن الرجوع مع القرب
 والا بأن كانت بلدتها على ساحل البحر فركبت في الوابور مثل ما مع محرمها وبعد سيره
 أى الوابور بشى قليل مات المحرم فلا يمكن الرجوع حينئذ لعدم امكانها أن يرجع أى
 الوابور ونحو ذلك ان كانت في البر وخشيت من رجوعها عدوا فلا يلزمها الرجوع
 ولو قرب المكان والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) ظاهر كلامهم انه لا يشترط
 لوجوب الحج على الخفى المشكل محرم ولم أر من تعرض له والاشبه انه كذلك
 والاحوط لزوم المحرم ثم رأيت شارح الاقناع صرح بعدم لزومه وهو الاقرب
 للقواعد والله سبحانه وتعالى أعلم (تنقذ) ومات عدم من اشتراط المحرم لوجوب
 الحج على الاتى هو المذهب وقيل لا يشترط فقد نقل عن الامام أحمد انها أى المرأة
 تخرج مع النساء أو مع من أمنتها وقال ابن سيرين مع مسلم وقال الاوزاعى مع قوم
 عدول وقال مالك مع جمع جماعة النساء وقال الشافعى مع حرة مسلمة ثقة وقال
 بعض أصحابه وحدها مع الامن والصحيح عندهم يلزمها مع نسوة ثقات ويجوز لها
 مع واحدة اه من الفروع

﴿ باب المواقيت ﴾

وهي جمع ميعات وهو اما زمانى واما مكانى فالزمانى شوال وذو القعدة وعشر من
 ذى الحجة فيكره الاحرام قبل ذلك وينعقد وكلام بعضهم يدل على انه لا ينعقد قل لان
 الاحرام ركن من اركان الحج فلا يصح قبل ميعاته كالحصاة فعلى هذا ان قلنا ان
 الاحرام شرط قبل الميعات قولاً واحداً لانه حينئذ كالوضوء مع الصلاة فتفطن وكذا
 يكره الاحرام قبل الميعات المكانى وينعقد وهو أى الميعات المكانى يختلف باختلاف
 البلدان (ميعات) أهل المدينة ذوالحليفة بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة
 وبينها وبين مكة عشر مراحل فهي أربعة المواقيت وتعرف الآن بأبيار على
 (وميعات) أهل الشام ومصر والمغرب والحفة وهي قرية قرب رابغ ومن أحرم من
 رابغ فقد أحرم قبلها يسير وتسمى الآن بالمقابر وسُميت الحفة لان السيل يحف
 بها بينها وبين المدينة خمس مراحل وبينها وبين مكة خمس مراحل أيضاً (١)
 (وميعات) أهل اليمن يلزم بينها وبين مكة مرحلتان ثلاثون ميلاً (وميعات) أهل
 نجد الحجاز واليمن والطائف قرن بفتح القاف وسكون الراء يقال له قرن المنازل وقرن
 الثعالب على يوم وليلة من مكة (وميعات) أهل المشرق أى العراق وخراسان
 ونحو ذلك ذات عرق منزل معروف على مرحلتين من مكة يسمى بذلك لعرق فيه أى
 جبل صغير وفي الاقناع هو الجبل المشرف على العقيق اه وهذه المواقيت لاهلها
 ولمن مر عليها من غير أهلها فلو مر أهل الشام على ذى الحليفة لم يكن لهم مجاوزته الا
 محررين وقال شيخ الاسلام مجوز تأخيره الى الحفة اذا وقواه في الفروع ومال
 اليه قال وهو مذهب عطاء وأبي نورو مالك وتقل عن أبي حنيفة اه وكما ثبتت
 بالنص على الصحيح وقيل ذات عرق ثبتت باجتهاد سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه

(١) قلت الحفة بينها وبين مكة ثلاث مراحل وبينها وبين المدينة سبع مراحل
 كما هو مشاهد ومذكور في كتب الفقه والمناسك فليهرر

(تقّة) ومن لم يمر بميقات أحرم اذا علم انه حاذى أقربها منه وسن له أن يحتاط فان
 تساوى قربا فن أبعدهما مسافة من مكة وان لم يجاذ ميقتا كالذي يجي من
 سواكن الى جدة من غير أن يمر برابغ ولا يلهم لانهما حيتن ذأمامه فيصل الى جدة
 قبل محاذاتهما أحرم عن مكة بقدر مرحلتين فيحرم في المثال من جدة لانها على مرحلتين
 من مكة وذلك أقل المواقيت قاله في المنتهى وشرحه وأما من هو مقيم بمكة سواء كان
 من أهلها أو آفقا فانه يحرم بالحج منها ويصح من الحل ولادم عليه ويحرم للعمرة
 من الحل ومن التمتع وهو أدناه أفضل ويصح من مكة أو الحرم وعليه دم وتجزيه
 عن عمرة الاسلام

﴿فصل﴾ ولا يحل لمسلم مكلف حر أراد مكة أو الحرم ولولم يرد نسكا أن يتجاوز
 الميقات بلا احرام (وعنه) في نسك فقط معهما ابن عقيل قال في القروع وهي
 أظهر اه ومحل ذلك ان لم يكن حاجة تتكرر كطاب ونحوه كجمال دفعا للمشقة ومثله
 مكى يتردد لقرينته بالحل ومالم يكن دخوله مكة لقتال مباح فان كان جاز لدخوله عليه
 الصلاة والسلام يوم فتح مكة وعلى رأسه المغفر ولم ينقل عنه ولا عن أحد من أصحابه
 انه دخل مكة ذلك اليوم محرما (قلت) وهذا مفهومان أحدهما انه قد يباح القتال
 في مكة اذا تغلب فيها كفار أو بغاة وثانيهما انه يباح في تلك الحال لكل أحد دخول مكة
 بغير احرام والاول مخالف لصريح الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 ان هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض وهو حرام بحرمه الله الى يوم
 القيامة وانه لم يحل القتال فيه لاحد قبلى وانه لم يحل الى الساعة من نهار وفي رواية فان
 أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن
 لكم وانما أذن الى ساعة من نهار وقد مات حرمته اليوم كرمته بالامس وليبلغ
 الشاهد الغائب فهذا صريح في عدم جواز القتال بمكة مطلقا أى ولو كفارا وقد يجاب
 عن هذا بأنه يباح القتال بمكة اذا كان فيها كفار وبدؤونا بالقتال لقوله تعالى ولا

تقاتلهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم فيكون القتال
 المختص بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو ما كان بغير بداءة منهم وبقى التحريم على
 ما كان عليه قبله فلا يجوز لنا البداءة بالقتال في مكة ولو كان الذين فيها كفارا والثاني من
 المذهب ومين مناقض لقولهم كما في المنتهى والاقناع وأبيح للنبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه دخول مكة محاذين ساعة من يوم الفتح وهي من طلوع الشمس الى صلاة
 العصر فان جعله خصوصية مع قولهم انه يباح ترك الاحرام للقتال المباح واستدلوا لهم
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيه غاية المناقضة فالذي يظهر لي ان الخصوصية
 انما هي في جواز البداءة بالقتال لا في الدخول بلا احرام فظاهر قولهم وأبيح الخ من
 جعله خصوصية غير صحيح لظهور التناقض والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في
 الشرح الكبير ما يؤيد ما قلته من الخصوصية في البداءة بالقتال لا في الدخول بلا
 احرام وهو ظاهر لا غبار عليه ولنا كلام طويل في هذا المحل في أصل المسودة أعرضنا
 عنه لخروج غالبه عن المقصود

﴿فصل﴾ ومن جاوز الميقات يريد نسكا فرضا كان أو نفلا ولو جاهلا أو ناسيا لزمه أن
 يرجع فيحرم منه ان لم يخف فوات حج أو على نفسه أو ماله فان أحرم بعد تجاوز الميقات
 لزمه دم سواء أمكن رجوعه أم لا ولا يسقط الدم بافساد نسكه أو رجوعه الى الميقات
 بعد احرامه نصا وقيل بل في الثانية وأما الاحرام قبل الميقات فيكره ويصح وتقدم
 (فائدة) اذا وصل الحاج ونحوه الى أرض الحرم سن له أن يقتل ويقول (اللهم)
 هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وآمنني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني
 من أوليائك ومن أهل طاعتك وحدود (١) الحرم المكي من جهة المدينة ثلاثة
 (١) قوله وحدود الخ وسبب بعد التحديد وقربه من الحرم واختلافه في القرب
 والبعد ذكر ابن رجب الحنبلي انه لما نزل الحجر الأسود أضاء له نور عظيم فحدد الحرم
 على ذلك النور اه

أميال ومن طريق الجن سبعة ومن طريق الجمرات تسعة ومن طريق الطائف سبعة
ومن طريق جدة عشرة ومن طريق العراق سبعة على الصحيح من المذهب في
ذلك كله

﴿ باب الاحرام ﴾

وهو الدخول بأحد التسكين أى الحج والعمرة أو بهما والتشاغل بأعمال ذلك من
احرام اذا دخل في التحريم لانه يحرم عليه أشياء كانت مباحة له كما يقال أشتى اذا دخل
في الشتاء وأربع اذا دخل في الربيع ويطلق الاحرام على نية ذلك أى الدخول في
التسكين وبه عبرا كثيرا للماء الا انهم يقولون به كذلك ويشترط للاحرام نية فيراد
بالاحرام حينئذ الدخول اذ النية لا تحتاج الى نية فليقهم فانه قد أشكل على بعضهم
والله سبحانه وتعالى أعلم ويسن لمريده غسل أو تيمم ماء أو تيمم ماء أو تيمم ماء
واختار الموفق وصاحب الفائق عدم استحباب التيمم اذا فقد الماء أو تيمم ماء أو تيمم ماء
الا نافي قلت وهو الصواب اه (فائدة) لو أحرم حال وطئه انعقد احرامه صرح
به المجد وغيره قلت فان استدام الوطء أو نزع وقلنا ان التزج جماع فسد نسك وكلام
بعضهم يدل على انه لا ينعقد ويسن له أن يتنظف بإزالة شعر طانة وقص شارب وتنظف
شعرابط وتقليم أظفار وقطع رائحة كريهة وأن يتطيب (١) في بدنه ولو امرأة دون
نوبه فانه يكره على الصحيح سواء كان عاتق عينه كالمسك أولا كالعود والبخور وماء
الورد ويستحب لأثني أيضا خضاب بجناء ويسن لمحرّم لبس ازار ورداء أبيضين
نظيفين جديدين أو غسيلين ونعلين لحديث وإيهرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين رواه
الامام أحمد ويحذر ذكر عن المخيط من قبض وسراويل ونحوهما ويكشف رأسه
ويسن أن يكون احرامه عقب صلاة ركعتين ان لم يكن وقت نهى ويكفي عن ذلك صلاة
(١) قوله وأن يتطيب الخ لكن ان أحرم بازار مطيب أو رداء كرها فان نزعه وأطاعه
بغير غسله أو حكه بتراب فدى

فريضة وسن له أن يعين نسكا في ابتداء احرامه من عمرة أوج أو قران وأن يلتزم به
وأن يشترط فيقول اللهم اني أريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وان حبس
حابس فعلى حيث حبستى نويت النسك الفلاني وأحرمت به لله عز وجل ثم يلبي كما
يأتي ان شاء الله تعالى فيستفيد بهذا الشرط انه متى حبس بمرض أو عذو ونحوه حل
ولا شيء عليه الا أن يكون معه هدى فيلزمه نحره وان قال فلي أن أحل خير وظاهر هذا
انه في الاولى يحل بمجرد الحبس فلي تأمل وان شرط أن يحل متى شاء أو أن أفسده لم
يقضه لم يصح شرطه وان أحرم وأطلق فلم يعين نسكا بأن قال أحرمت لله عز وجل
وقصد مجرد الدخول في الاحرام انعقد احرامه وله بعد ذلك صرفه لما شاء وما عمله قبل
صرفه لمعين فلفو وله أن يحرم بمثل ما أحرم به فلان أو بما أحرم به فلان ثم ان علمه
انعقد بمثله وان جهله فله جعله عمرة ثم ان علمه به بعد جعله عمرة فهل هذا الجعل غير
صحيح اذا علمه مفردا أو قارنا لانه انعقد بمثله الظاهر نعم اذا كان قد ساق هديا أما
اذ لم يسق هديا فسيأتي أن للفرد والقارن قلب احرامهما عمرة بل يسن اذ لم يسوقا
الهدى فان ساقاه امتنع القلب والله أعلم وان شئت هل أحرم فلان أولا فكذلك لو لم يحرم
أى ينعقد احرامه مطلقا ويصرفه لما يشاء وان تبين ان فلانا أحرم مطلقا فله صرفه
لما يشاء ولا يتعين عليه صرفه لما يصرفه فلان ومن أحرم بنسك ونسيه قبل طواف
صرفه الى عمرة ويجوز الى غيرهما فان صرفه الى القران صح حقا فقط وبعد طواف ولا
هدى معه يتعين صرفه الى العمرة فان صرفه الى حج أو قران تحلل بفعل حج ولم يجزئه
عن واحد منهما ولا دم ولا قضاء للشك وان كان معه هدى صرفه الى الحج وجوبا
وأجزأه اه ملخصا من المنتهى (تنبيه) ويبطل الاحرام بالردة أما اذا نال الله تعالى
منها قوله تعالى اني أشركت ليحبطن عملك والاحباط هو الابطال لكن الآية عامة
فمهل ما اذا كان العمل منقضا ومفروضا منه كما هو مذهب الحنفية الا أن يقال ان
مفهوم قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم

الآية ان الذي يتوب بعد الردة ويموت مسلماً لا يحبط عمله المتقدم منه وأما من ارتد في أثناء العبادة فانها تبطل عبادته ولو عاد الى الاسلام حالاً فلا تعود الى الصلة بحال وذلك لانه بالردة خرج من أهل العبادات الاسلامية فلم تصح عبادته لا فقد النية منه ولذلك لم يبطل الاحرام بالجنون ولا الصوم ان حصل في أثناء النهار مع انه يفقد النية ومنه المنع عليه والسكران وبهذا ظهر الفرق والله تعالى أعلم

﴿فصل﴾ ويخير الحاج بين القمتع والافراد والقران وفقاً وفي الفروع ذكره جماعة اجماعاً وخزم به ابن هبيرة في اختلاف الائمة نعم استثنى أبو حنيفة المكي فكرهه فعل القمتع والقران وقال ان فعلهما فاعليه دم اه سفاريني قلت والظاهر ان الدم غير دم القمتع والقران وأما هو فلا يجب على المكي اجماعاً لنص القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم وأفضل الثلاثة عندنا أولها ثم الثاني قال الامام أحمد رحمه الله تعالى في رواية ولديه صالح وعبد الله الذي نختاره المتعة لانه آخر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام انه أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة الا من ساق هدياً وثبت صلى الله عليه وسلم على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولأحلت معكم ومن المعلوم انه لا ينقل أصحابه الا الى الافضل ولا يتأسف الا عليه (فان قيل) انما أراد صلى الله عليه وسلم أن يطيب قلوب أصحابه لانه كان يشق عليهم أن يحلوا وهو محرم ولم يجزهم أن يرغبوا بأنفسهم ويتركوا الاقتداء به فالتأسف انما هو لتألف قلوبهم وهو في حقهم أفضل لا ممتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم (فالجواب) ان هذا عدول عن الظاهر مع العلم بتمام نصح النبي صلى الله عليه وسلم وانه لا يأمر أمته الا بخير مما أمر به وحيث سلم انه الافضل في حقهم فهو الافضل في حق غيرهم امدم الخصوصية (فان قيل) لم يأمرهم بالفسخ الا لأجل اعتقادهم عدم جواز العمرة في أشهر الحج فانه كان في اعتقاد الجاهلية من أجفأ الفجور (فالجواب) ان ذلك مردود من وجوه

الاول ان الصحابة لم يكونوا يعتقدون ذلك لانهم كانوا لا يرون رأى الجاهلية شيأ
 الثانى أنه لو كان كاذرا لما خص من لم يبق الهدى لانهم في الاعتقاد سواء الثالث
 تأسفه عليه الصلاة والسلام مع انه كان يعتقد جواز ذلك الرابع انما جعل العلة في
 عدم الفسخ سوق الهدى لاعتقاد جواز العمرة في أشهر الحج اه ملخصا من
 شرح عمدة الاحكام للسفارنى ومما يدل على أفضلية التمتع ذكره في القرآن دون
 غيره وأيضا لما منع بأتى بأفعال الحج والعمرة كاملة على وجه البسر وقد صرح عنه
 صلى الله عليه وسلم انه ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما ووصفته أى التمتع أن
 يحرم بالعمرة في أشهر الحج وهى شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ثم بعد فراغه
 وتحلله منها يحرم بالحج من عامه فلو أحرم بالعمرة في رمضان وتحلل منها في شوال لم
 يكن مقتعا الا اذا اعتمر بعدها في أشهر الحج وكذا الواعظ في سنة وحج في سنة
 بعدها فليس مقتعا (فائدة) من أحرم مفردا أو قارنا (١) ولم يبق هديا سن له أن
 يفسخ نيته الى العمرة ليصير مقتعا ولو طاف وسعى كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 أصحابه الكرام وتقدم فيحلق أو يقصر وقد حل وان كان قبل الطواف طاف وسعى
 وحلق أو قصر وقد حل ما لم يقف بعرفة فلا يمنع الفسخ الا سوق الهدى أو الوقوف
 بعرفة وصفة الافراد أن يحرم بالحج ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة وهو أفضل عند
 المالكية والشافعية لان فيه كمال اعمال النساكين وأما القران وهو عند الحنفية أفضل
 لان النبي صلى الله عليه وسلم حج قارنا فصفته أن يحرم بالحج والعمرة معا أو يحرم
 بالعمرة ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في طوافها الا لمن معه هدى فيصح ولو بعد
 طوافها وسعيها ومن أحرم بالحج ثم بالعمرة لم يصح احرامه بها

﴿فصل﴾ ويجب على متمتع دم اجماعا وعلى قارن بشرط أن لا يكونا من حاضرى
 المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن هو دون مسافة قصر منه ولو استوطن مكة

(١) قلت أو أطلق احرامه سن جعله تمتعا

أفنى حاضر لادم عليه ولو استوطن مكي بلدا بعيدا وجاء الى مكة مفتعلا وقارنا زمه
دم وبشرط أن لا يسافر بين العمرة والحج مسافة قصر فأكثر وبشرط أن ينوي
الفتح في ابتدائها قال بعضهم أوفى أثناءها قدمه في الفروع وقال ذكره القاضي وتبعه
الاكثر اهـ لكن رده الموفق والشارح وبشرط أن يحرم بها من الميقات أو من
مسافة قصر فأكثر من مكة لكن في كلام المحقق السفاريني ما يخالف ذلك فانه قال
فان اعتمر من التعميم وحج من طامه ففتح وعليه دم اهـ وترك بقية الشروط التي
ذكرها هنا لانها شروط للفتح لا لوجوب الدم فقط وقد ذكرتها في صفة الفتح وهو أولى
﴿فصل﴾ واذا فرغ من احرامه سن له أن يهل بالتلبية وأن يذكر نسكها وان كان
قارنا قدم العمرة فيقول لبك عمرة وحجاً وأن يذكر منها ويرفع صوته بها ولكن لا يجهد
نفسه في رفعه فوق الطاقة ولا يستحب له الجهر بها في مساجد الحل وأمهاريها ولا في
طواف القدوم ولا في السعي بعده ورفع الصوت بها حول الكعبة بدعة مكروهة لثلاث
يشغل الطائفتين عن طوافهم وأذكارهم وان أحرم فجئ أو أغشى عليه ابى عنه رفيقه
استحبابا ومثله مريض يشق عليه الكلام والظاهر انه يقصد ثواب التلبية له وكذلك
بابي الواحد عن رفيقه الآخر والولى عن موليه الصغير كما انه يحرم عنه ثم ان الآخر
ان كان خروجه عن كبر وبعد تعلم كيفية الحج والعمرة أو تعلم الكتابة أو أمكن تفهيمه
الاحرام بالحج أو العمرة أو بهما فلا مر ظاهر ولا فلاة تصور منه الاحرام اذا لا بد فيه
من تعيين نسل من الانساك كما تقدم والآخر الذي لا يفهم الحج من العمرة كيف
يتصور منه التعيين فالذى يظهر لى انه ينوى عنه رفيقه كالهغير والنيابة في النية تصح
للضرورة في مواضع كثيرة كمن الصغير في الاحرام وفي طوافه وفي سعيه ونحو ذلك مما
تشرط له النية كالجنونة التي تغتسل من الحيض أو النفاس لحل وطء زوجها لها
ومثلها الممتنعة من غسلها لذلك ولو طاف له ولكن لم أر هذا البحث لاحد فليأمل وليحذر
ويسن الدعاء بعد التلبية فيسأل الله الجنة ويعوذ به من النار وصفها لبك اللهم لبك

لبيل لا شريك لك لبيلك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك الخبر المتفق عليه
 قال الطحاوي والقرطبي أجمع العلماء على هذه التلمية قال في الفروع ولا تستحب
 الزيادة عليها خلافا لأبي حنيفة ولا تكرهه نص عليه وفاقا للشافعي اهـ وكان ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهم ما يزيد لبيلك لبيلك وسعدك والخير بيدك والرغبة اليك
 والعمل (تقنة) معنى لبيلك اجابة بعد اجابة وهمزة ان مكسورة على الاستئناف
 على منصوص الامام أحمد كما حكاه عنه الموفق وحكاها الزمخشري عن أبي حنيفة
 وحكاها ابن عبد البر عن اختيار أهل العربية ويجوز فتحها على التعليل والاول أعم
 فهو أولى والنعمة بكسر النون الاحسان وفيها وجهان أحدهما النصب عطفا على
 الحمد وهو الاشهر وثانيهما الرفع قيل بالعطف على محل اسم ان وهو مذهب الكسائي
 ولم يجزه القراء الا فيها في اعرابه نحو انك وزيد اذ هبان ومنعه البصريون مطلقا
 لان ان لم تستكمل خبرها وبعد استكمال خبرها جائز بالاجماع نحو ان زيد اقام وعمرو
 قيل مرفوع على الابتداء وهو الصواب أي وخبره محذوف أي هولاك وخبر ان
 محذوف وقوله والملك بضم الميم يجوز فيه أيضا النصب والرفع على ما سبق لكن رفعه
 بالعطف على محل اسم ان جازا جاعلا بخلاف النعمة فقد تقدم في ذلك فيها والرغبة
 بفتح الراء والمد أو بضهما والقصر كالعلاء والعلاء أو بالفتح والقصر وكون التلمية سنة
 هو الصحيح من المذهب ومن مذهب الشافعية وقال علماء الحنفية اذا اقتصر
 على النية ولم يلب لم ينعتد امرأه وعند المالكية لا ينعتد الابنية مقرونة بقول أو
 فعل متعلقين به كالتلمية أو التوجه الى الطريق (تكلمة) تسن التلمية بتأكد عند
 أمور منها اذا علمت فإوهبط واديا أو صلى مكتوبة أو قبل ليل أو نهار أو التقت
 الرفاق أو سمع مليبا أو فعل محظور أو ناسيا أو ركب دابته أو نزل عنها أو رأى البيت
 وتشرع بالعربية لقادر عليها أو الالهي بلغته لان القصد المعنى وتسن الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعدها لا تكرارها في حال واحدة فلا يسن نص عليه لعدم وروده

وقال الموفق والشارح تكرارها ثلاثاً بركل صلاة حسن وكره لا تثنى جهر بها فوق
ما تسمع رفيقها ويقطعها المقتنع والمعقر بشروعه في الطواف والقارن والمفرد برمي
جمره العقبة والمراد من ذلك ان المحرم بالعمرة يقطعها بالطواف وأن المحرم بالحج
يقطعها برمي جمره العقبة وان كان فارناً أو مقتعاً

﴿ باب محظورات الاحرام ﴾

أى ما يحرم على المحرم فعلها وهى تسعة الاول ازالة شعر من بدنه ولو من أنفه فان حلق
رأسه باذنه أو هو ساكت ولم ينهه أمم والفدية عليه لا على الخالق وان كان مكرهاً أو
نائماً فعلى الخالق على الصحيح في ذلك كله قاله في الانصاف الثانى تقليم ظفر من يدا
رجل بلا عذروان حصل بالشعراً والظفر أذى كالخراج الشعر بعينه أو انكسر الظفر
فأزالهما لذلك الاذى أو زال مع غيرهما فلا ثم ولا فدية بخلاف ما اذا حصل الاذى
بغيرهما كقمل في شعر فانه يجوز ازالة الشعر وفيه الفدية وهى فسادون ثلاث من
الشعراً والظفر في كل فرداً وبعضه اطعام مسكين مدبراً ونصف صاع من غيره مما يجزى
في الفطرة وفي الثلاثة فافوق فدية كاملة وتأتى ان شاء الله تعالى وتستحب مع شك
هل انقص الشعر بمشط أو تخليل أو كان ميتاً أى منفصلاً قبل التخليل أو التسريح
الثالث تغطية رأس ذكر ارجاء واحد الرأس من منابت الشعر المعتاد الى ما يعمى قفا
والاذنان منه والبياض الذى فوقهما فلا يجوز للمحرم تغطية شئ منه ولو بغير معتاد
كقسطاس وطين وحناء ولا عصبه ولو بسير الا لعذر فيجوز ذلك ويفدى وتحرم تغطية
وجهه أنى محرمة الحاجة كمرور رجال أجنب فتسدل على وجهها شيئاً يستره ولو
أصاب الوجه وأما الخنثى المشكل فلا يحرم عليه تغطية رأسه فقط أو وجهه فقط
لاحتمال أن يكون أنثى فى الاولى وأن يكون ذكر فى الثانية أما لو غطى رأسه ووجهه
أثم ولزمته الفدية وكذا لو غطى وجهه ولبس مخيطاً لان لبس مخيطاً وغطى رأسه فلا
يحرم عليه ولا يفدى (فرع) واذا مات المحرم لم يبطل احرامه فيغسل بماء وسدر

أوصابون ونحوه لا كافور ويجنب الطيب وان كان ذرا لا يلبس مخيطا ولا يغطي
رأسه وان كان أنثى لا يغطي وجهها ولا يؤخذ شيء من شعره أو ظفره لانه كما ورد
يبعث يوم القيامة ملبيا بقي ههنا بحث لم أره لغيري وهو انه اذا كان المحرم الميت
خشي مشكلا ماذا يكشف منه هل وجهه كالأنثى أو رأسه كالذكر أو يجب كشفهما أو
سترهما والذي يظهر لي بعد التأمل انه يجب ستر جميع بدنه احتياطا لا تكدر الواجبين
فان المحرم يجب كشف رأسه ومن المحرمة يجب ستره الا ان الستر آكد اذا خلاخلاف فيه
في غير المحرم وأما كشفه من المحرم ففيه خلاف فقد قال كثير من العلماء يجوز ستر
رأس المحرم ووجه المحرمة بعد الموت بل قالوا بوجوبه وهم الامام أبو حنيفة والامام
مالك والاوزاعي وغيرهم فكان ترجيعه أولى فتأمل ويحرم على الذكر أيضا
استغلال بحمل ونحوه ولو رفع ثوب فوق رأسه راكبا أو ماشيا ويجوز به نذر
ويفدى وما ذكر من تحريم الاستغلال هو المذهب قال في الانصاف وعليه الاصحاب
وهو مذهب مالك وقبل يجوز ولا فدية فيه وحكاية في الفروع رواية وهو مذهب أبي
حنيفة والشافعي اه (قلت) ومثله الاستغلال بما يسمى الشمسية فانه يجوز على هذا
القول والله أعلم ولا فدية بحمل شيء على رأسه كطبق مالم يقصد الاستغلال ولان
نصب بازائه شيء يستظل به ولو شمسية اذا لم تكن فوق رأسه أو كان استظل بشجرة أو
خيمة أو بيت وكذا لو غطي وجهه لانه ليس من الرأس كما تقدم حده الرابع لبس ذكر
مخيطا وهو ما عمل على قدر عضو أو بدن ولودرعا منسوجا أو لبدا معقودا ونحوه
فالمراد به ما أحاط بالعضو وان لم تكن فيه خياطة وما لبس كذلك لا يضر لبسه ولو
مخيطا كما لو كان الازار أو الرداء قطعتين فأكثر خيطا أو كانا مرقعين وله لبس خاتم وحل
سيف لحاجة يتكوف عدو ونحوه والا لم يجز (قلت) وكذلك حمل كيس النفقة وساعة
ونحوها في عنقه لحاجة قياسا على ما ذكر ثم ان لم يجز اذا زارا أو نعلين فله أن يلبس
سراويل وخفين بلا فدية ويحرم قطع الخفين عند الاكثرين وبخرم به في المنتهى لان
القطع اتلاف مال وهو منهي عنه شرعا (قلت) وله حينئذ لبس السرموزة والبلغة

ونحوهما مما هو محرم لبلسه قياسا على الخفين ولا سيما مع عدمهما وانما لم تجب الفدية في ذلك مع انه اذا جاز فعل المحذور لحاجة ففيه الفدية كما يأتي لان ستر العورة ووقاية الرجل من التجاسة مأمور بهما للصلاة وغيرها خفف فيهما بعدم لزوم الفدية أفاده بعضهم (وعنه) يقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين وبه قال جمع قال الموفق الأولى قطعهما عملا بالحدود الصحيح المصرح بقطعهما اهـ واذا شد وسطه بمنديل ونحوه فلا يعقده بل يدخل بعضه في بعض ظاهر هذا انه لا يجوز عقده ولو بأشوطة ويحتمل انه يجوز لعدم تمكن الازار فيجوز عقده لحاجة ستر العورة أو منطقة فيها نفقته ونحوها ويؤخذ من ذلك انه لا يجوز أيضا عصب يده أو رجله ولو لحاجة الابن لا يعقد العصابة بأن يدخل بعضها في بعض الا اذا احتاج اليها ولم تثبت الابعدها فيجوز والله سبحانه وتعالى أعلم الخامس الطيب فيحرم على المحرم ذكره كان أو أتى تطيب بدنه أو ثوبه بنوع من أنواع الطيب كالسند والكافور والعنبر والزعفران والورس والبنفسج واللينوفر والياسمين والبان ويحرم شم ذلك قصدا أو مس ما يعلق منه كصهيق مسك أو كافور أو ماء ورد ويجوز ما يعلق كتقطع كافور وعود وشم فواكه وشيخ وريحان فارسي ونعام ونحو ذلك وكل ما يحرم شمه يحرم استعماله في أكل وشرب بحيث يظهر طعمه أو ريحه (تنبيه) انما يحرم على الذكر تغطية رأسه أو لبسه المخيط وعلى الأنثى تغطية وجهها اذا كان ذلك عن عمد مع العلم بتحريره من غيرا كراهة كس الطيب واستعماله وشمه فن غطى رأسه أو لبس مخيطا أو تطيب ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا شيء عليه ومن زال عذره أزاله في الحال والا فدى ومثله امرأة غطت وجهها وان أحرم وهو لا لبس مخيطا أو على رأسه غطاء والمرأة ساترة وجهها صح الاحرام ويجب ازاله ذلك حالا فان دام ولو قليلا (١) أو لحاجة لزمته الفدية الا اذا كانت المرأة أدامت ستر وجهها لوجود رجال أجنب عندها فلا فدية عليها وكذلك لو كان قبل الاحرام مطيبا فادام الطيب فلا نكاح ولا فدية عليه لانه تقدم انه يسن للمحرم أن يتطيب عند ارادة اعرامه ولو مما تبقي عينه ولان

(١) قوله ولو قليلا الخ ما لم يكن ناسيا أو جاهلا فلا فدية

النبي صلى الله عليه وسلم كان يرى ويبيص المسك في مفارقة وهو محرم السادس قتل
 الصيد البري الماء كؤل أو ذبحه أو اصطاده وهو ما كان وحشياً أصلياً فلا عبرة بما يطرأ
 على الأصل فالجمام يرى ولو استأهل والدجاج انسى ولو توحش وكذا تحرم الدلالة
 عليه والاعانة على قتله باعطاء سلاح ونحوه وافساد بيضه وقتل الجراد وقتل
 القمل (١) على المشهور وعنه يجوز قتله ومحمداه عنه علماء المذهب وأما صيد
 البحر فيجوز للمحرم كغيره لعدم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ومنهم
 قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ولا يحرم أيضاً قتل صيد البر غير
 الماء كؤل كبن آوى ونحوه ويسن قتل كل مؤذم مطلقاً أي للحمل ومحرم في الحل والحرم
 فعلى هذا إذا حصل الأذى من الجمام الموجود في مكة المكرمة في بعض البيوت فإنه
 يكثر ذرقه ويوسخ بعض الأماكن بحيث ينجس بها ما كان ينجس به من ذلك لكثرته ودوامه
 ولا سيما عند من يرى نجاسة ذلك فالظاهر جواز طرده فإن لم يزل بالطرد فله قتله (٢)

(١) قوله القمل الخ ولو برميه اهـ ص (٢) قوله فله قتله الخ أقول الظاهر أنه لا يجوز
 أكله قياساً على الوحش الصائل إذا قتل لأن قتله دفع الضرر والله أعلم ثم رأيت بعد
 ذلك ما نصه في شرح المنتهى وهذه صورته وكان ما ذبح لغير حاجه أكله مبيته نصاً ولو
 لصلوة عليه لأنه محرم عليه لمعنى فيه لحق الله تعالى وقال م ص أيضاً بذلك ومن قتل
 وهو محرم صيداً صائلاً عليه دفعاً عن نفسه لم يحل ولم يضره لأنه التهيؤ بالموذيات طبعاً
 انتهى قلت مما يدل على عدم قتله ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه في
 خلافته جاءه جاف قد دخل دار الندوة وهو وعثمان رضي الله عنهما فوضع رداءه عمر على
 عود مفروز في جدارها فوقع عليه حمامة فأطارها عنه فأكثرها حية فسأل عثمان
 فأوجب عليه دم فذبحه فانظر إلى هذه المسئلة يظهر لك أن عمر لم يطردها إلا خوفاً
 من أذاها لردائه ومع ذلك لما قتلها غيره أوجب عليه عثمان الفدية لأنه هو السبب
 ولهما سنة تتبع وناهيك بهم أجمعين وتقعنا بهم آمين وأما
 الذي يقتل فهو الصائل على النفس كما صرح به في المنتهى وأما الجمام فيطرده فقط
 والله أعلم فليهرر

أو مسكه وذبحه وهل يجوز أكله حينئذ محل نظر والله سبحانه وتعالى أعلم ويحرم صيد
متولين ما كول وغيره مع أنه غير مأكول فيكون مستثنى من قولهم يجوز قتل صيد
البر غير المأكول فتنبه وكذلك يحرم صيد متولين وحشى وغيره تغليبا لجانب
الحظر السابع عقد النكاح فلا يتزوج المحرم ولا يزوج غيره كبنت ونحوها فان فعل
فباطل ولا يוכל في ذلك ولا يتوكل فيه أيضا وله مراجعة مطلقة وشراء أمة ولو
لوطئ ويكره له أن يخطف امرأة أو يحضر عقة نكاح أو يشهده أو يتوكل به ولا
فدية في عقد النكاح وما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه تزوج وهو محرم فهو
من خصوصياته على أن بعضهم نازع في ذلك وقال بل كان حلالا كما هو مذكور في
كتب المغازي والسير الثامن الجماع في فرج أصلي قبلا كان أو دبرا من آدمي أو غيره
فيحرم الوطء على المحرم والمحرمه فإذا حصل الوطء من محرم ومحرمه قبل التحلل
الاول ويأتي بيانه فسد نسكهما ولو بعد الوقوف أو كانا ناسيين أو جاهلين أو مكرهين
أو وهى نائمة أو أدخلت ذكره في فرجها وهونائم ويجب عليهما المضي فيه والقضاء
من قابل وأما الجماع بعد التحلل الاول وقبل الثاني فلا يفسد النسك على الصحيح
من المذهب لكن يفسد الاحرام فيلزمه شاة وفي رواية بدنة ويمضي الى الحل فيحرم
منه ليتم حجه باحرام صحيح كافي المنتهى وغيره وانص الامام أنه يحرم بعمره فيحتمل ان
المراد صورة عمرة فلا حلق ولا تقصير وان المراد عمرة حقيقية فيجب الحلق أو التقصير
والظاهر من هذا ان الطواف والسعي يجزيان عن طواف الحج والعمرة وسعيهما مرة
واحدة والله أعلم التاسع المباشرة فيعادون الفرج أو بقبلة أو لمس أو نظر شهوة
فان فعل فأزول فعليه بدنة ولم يفسد نسكه ظاهره ولو قبل التحلل الاول وأنه لا يفسد
احرامه أيضا وهو كذلك كما يؤخذ من صنيعهم الا ما ذكره في مختصر المتقن مما يؤهم
ذلك وقد رده شارحه البهوتي عما هو مذكور في المنتهى والاقناع وغيرهما فقفظن وهل
اذا فعل ذلك بعد التحلل الاول وقبل الثاني يلزمه شاة كما يلزمه في الوطء لبقاء التحريم

أولاً لم أر من تعرض له أما على القول بأنه لا يحرم بعد التحلل الأول إلا الوطء في الفرج فلا شيء عليه كما هو ظاهر وإن باشر دون الفرج ولم ينزل فعليه شاة كفدية لا ذى أى فيخير بين ذبح شاة أو اطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام ومثله ما وجب بوطء في عمرة أو في حج بعد التحلل الأول إن قلنا أنه شاة ومثل ذلك الاستثناء بالبدن في جميع ما تقدم (تقنة) يجب على المحرم أن يجتنب ما نهى الله عنه من الرفث وهو الجماع وكذا التقبيل والغمز وأن يمرض لها بالفحش من الكلام والفسوق وهو السباب والجدال وهو المراد فيها لا يمين ويستحب له قلة الكلام لأنها ينفع وأن يشتغل بقراءة القرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعليم الجاهل ونحو ذلك ويباح له أن يتجرو ويصنع الصنائع ما لم يشغله عن واجب فيحرم أو عن مسنون فيكره

﴿فصل﴾ وفدية لباس مخيط أو طيب أو تغطية رأس من ذكر أو وجه من أنثى وإزالة أكثر من شعرتين أو من ظفرين على التخيير فيخير بين ذبح شاة وإعطائهم للفقراء (١) أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبراً أو نصف صاع من غيره مما يجزى في الفطرة كقروز يرب وشعير وأقط وفدية الصيد على التخيير أيضاً فإن كان له مثل من النعم خير فيه بين ذبح ذلك المثل وإعطائه للفقراء أو تقويعه بعمل التلف أو قربه بدرهم يشتري به أطعاماً يجزى في الفطرة فيطعم كل مسكين مدبراً أو نصف صاع من غيره أو يصوم عن كل اطعام مسكين يوماً وإن كان الصيد لا مثله من النعم خير أيضاً أن يشتري بقيمة طعام يجزى في الفطرة ويطعم كل مسكين مدبراً أو نصف صاع من غيره أو يصوم عن كل اطعام مسكين يوماً وفدية الوطء قبل التحلل الأول بدنة فإن لم يجد لها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله لقضاء الصحابة بذلك وهل المراد بالوطء الذي يوجب الغسل أو ما هو أعم كالوطئ بجائل ولم ينزل وهل يشترط أن يكون ممن يطأ مثله كبن عشر أو لا ينبغي أن يحرق وفدية الوطء في العمرة

(١) أى فقراء الحرم خاصة والصيام حيث شاء

شاة والمرأة كالرجل فيما تقدم ودم القتح والقران شاة فان عدهما أو غنهما صام ثلاثة أيام في وقت الحج أي بعد احرامه بالحج وكون آخرها يوم عرفة أفضل ويأتي لنا فيه بحث في باب صفة الحج ان شاء الله تعالى وتصح أيام التشریق وسبعة اذ ارجع الى أهله وان صامها بعد الفراغ من الحج أجزأه وعليه دم اعذر أو غيره ودم فوات وترك واجب شاة أيضا فان عدهما صام كتحته ومن أحصر فعليه هدى فان لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل ثم حل أي ان لم يشترط عند احرامه وتقدم في أول باب الاحرام وفدية الانزال بالمباشرة دون الفرج قبل التحلل الاول بدنة وان لم ينزل فشاة وتقدم في المحظورات ولا شيء على من فكر فانزل أو أنزل من نظرة واخطأ في ذلك كله كالعمد (فرع) ومن كرر محظورا من جنس واحد بأن حلق ثم حلق آخره هكذا أو قلم أو لبس مخيطا أو تطيب أو ووطئ ثم أعاده قبل اخراج الفدية لزمه فدية واحدة بخلاف صيد فانه يلزمه بعدده ولو دفعة واحدة وان كان المحظور من أجناس لزمه لكل جنس ما وجب فيه من الفدية وتقدم والظاهر ان تغطية الرأس ولبس المخيط والاستئصال بحمل ونحوه جنس واحد اذا فعل ذلك كله فعليه فدية واحدة كما يؤخذ من كلامهم وان رفض الاحرام بأن لبس المخيط بعد تجرده واحرامه وقال اذا عادت عن الاحرام وفعل شيئا من المحظورات اعتقادا على ذلك لزمته الفدية لفعل المحظورات ولا يلزمه لرفض الاحرام شيء لانه باق على احرامه ولم يؤثر رفضه فيه شيئا

﴿فصل﴾ وكل هدى أو اطعام يتعلق بحرم أو احرام كجزاء صيد وما وجب لترك واجب أو لقوات حج أو وجب بفعل محظور في حرم كلبس أو ووطئ فيه فهو لمساكين الحرم وكذا هدى تمتع وقران ومنذور ونحوه يلزمه ذبحه في الحرم ولا فرق بين مكة ومنى قال الامام أحمد مكة ومنى واحد ويلزمه تفرقة لحمه لمساكين الحرم أو يعطيهم جملة وهم المقيمون بالحرم سواء كانوا متيمين أو مسافرين من حجاج وغيرهم ممن يجوز له أخذ الزكاة والافضل نحر ما وجب بحج في منى وما وجب بعمره في المروة خروجا من

خلاف الامام مالك ومن تبعه وان سلمه لمساكين الحرم حيا فنحروه أجزاءه والا استرده
ونحره فان لم يسترده ضمنه فان عجز عن ايصاله الى الحرم نحره حيث قدر ويفرقه في
منحره وتجزي فدية فعل المحذور اذا فعل خارج الحرم فيه وحيث فعل وان فعل في الحرم
فلا تجزي الفدية الا فيه وتقدم اما الصوم فيجزي في كل مكان (تنبيه) اذا اطلق الدم
أو الهدى أو الشاة فالمراد به ما يجزي في الاضحية جذع ضأن له ستة أشهر أو ثني معزله
سنة أو سبع بدنة أو سبع بقرة وحيث وجبت بدنة فانه يجزي عنها بقرة وبالعكس
ولو في جزء صيد وتجزي احدهما عن سبع شياه ولو في جزء صيد أيضا مع وجود
الشاة وعدمها

﴿فصل﴾ ووقت ذبح الهدى تطوعا أو واجبا ودم الغنم والقران كوقت أضحية من
بعد مقدار صلاة العيد فلا يجزي قبل ذلك والدم الواجب بفعل محذور أو ترك واجب
عند سببه ولا يختص بأيام النحر والسنة أن يأكل من أضحية ولو واجبة ومن هدى
تطوع لا واجب الا دم تمتع وقران ثلثا ويهدى ثلثا ويتصدق بثلث وظاهر هذا انه
لا يجب التصديق الا بأقل ما يقع عليه اسم اللحم وأن فدية المحذور ليس له أن يأكل منها
فإن أكل مما ليس له الاكل منه ضمن ماأكله بمثله ويعطيه الى الفقراء ويجوز لرفقته
الاكل منه بخلاف معضوب وهو الذي عجز عن ايصاله الى الحرم فلا يجوز لرفقته
الاكل منه لانهم متهمون بسبب غضبه أي عجزه بما ينسب ذلك الى تهدير منهم
ليأكلوه فنعوامن الاكل منه لكن ظاهر كلام بعضهم ومنهم صاحب المنتهى انه لا
يمنع الاكل الاعلى خاصته أي من أهل وخدم ونحوهم

﴿فصل﴾ في بيان الصيد الذي له مثل من النعم وما لا مثل له فالذي له مثل مما قضت
فيه الصحابة رضوان الله وسلامه عليهم أجمعين النعامة فتجب فيها بدنة لانها مثلها
وجار الوحش وبقرة في كل واحد منهما بقرة وكذلك التيتل والوعل في الواحد فيهما
بقرة والضبع وفيه كبش والغزال وفيه عتر والوبر وفيه جدي له ستة أشهر ومثله

الضب فيه جدى أيضا واليربوع وفيه جفرة لها أربعة أشهر والارنب وفيه عناق
دون الجفرة والحمام وفيه شاة وهو أى الحمام كل ما عب الماء وهدر أى ما عص الماء
مصاويكره فهو كالشاة من هذا الوجه فيدخل فيه الفواخت والوراشين والقطا
والقمرى والدبس فهذا كله يخبر فيه كما تقدم بين ذبح المثل أو تقويعه وأخذ طعام يجزى
في الفطرة بقيمته ويطعمه لكل مسكين مدبرا ونصف صاع من غيره أو يصوم عن كل
اطعام مسكين يوما وتقدم قريبا ومالم تقض فيه الصهابة شيأ يرجع فيه إلى قولى
عدلين خبيرين بأن مثله من النعم كذا فيجب فيه ذلك المثل أو يقوم على حسب
ما تقدم ومالا (١) مثل له كباقي الطيور ولو أكبر من الحمام ففيه قيمته مكانه أى
ويشترى به اطعاما يجزى في الفطرة إلى آخر ما تقدم في الذى له مثل من النعم كما تقدم
قريبا فظاهره أنه لا يجزى إخراج القيمة دراهم فتنبيه وان اشترك جماعة في قتل صيد
فعليهم جزاء واحد وكذلك ان قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد

﴿ باب دخول مكة زادها الله شرفا ﴾

يسن لمن أراد دخولها أن يقتل ولو حائضا وأن يدخلها نهارا من أعلاها من ثنية
كداء بفتح الكاف ومدالال بعدها همزة يجوز صرفه وعدمه كفى المطلع وهذه الثنية
كانت صعبة المراتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي العباسي ثم سهلت كلها
في زمن الملك المؤيد في حدود العشرين والمائتين اه سفاريني وأما ان أراد أن
يخرج من مكة فيسن من ثنية كدى بضم الكاف والتنوين مقصورة وهى الثنية
السفلى بقرب شعب الشافعيين وسن للدخول أن يدخل المسجد من باب بنى شيبة (٢)

(١) قوله ومالا الخ قلت وفي البيض قيمته وفي اللبن قيمته وهل يقاس على ذلك
ريش النعام ونحوه مما له قيمة فان قيمة ذلك تبلغ أضعاف قيمة اللبن والبيض ينبغى
أن يحور (٢) قوله باب بنى شيبة الخ وهو المعروف الآن بباب السلام خلف مقام
ابراهيم بقربه

ويقول حين دخوله بسم الله وبالله والى الله اللهم افتح لى أبواب فضلك اه فروع
ومثله فى الهداية وقريب منه فى الرماية ذكره فى الانصاف (قلت) الذى ذكره
الفقهاء فى صفة الصلاة ان داخل المسجد يسئل له أن يقول اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح
لى أبواب رحمتك واذا خرج يقول وافتح لى أبواب فضلك وظاهر اطلاقهم يشمل
المسجد الحرام ووجه ذلك ظاهر لان داخل المسجد يناسبه طلب الرحمة والخارج
منه يناسبه طلب الفضل لانه محل معاطاة طلب الرزق وان كانت الرحمة تعم الفضل
وبالعكس ولعل ما قاله صاحب الفروع ومن وافقه ما تورأى ايضا والله سبحانه وتعالى
أعلم واذا رفع يديه نسا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام حينئذ بنا بالسلام اللهم
زده هذا البيت تعظيما وتأثيرا وتكريما ومهابة وبرازد من عظمة من حجه
واعقره تعظيما وتأثيرا وتكريما ومهابة وبر الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو
أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله والحمد لله الذى بلغنى بيته ورآنى لذلك أهلا
والحمد لله على كل حال اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئناك لذلك اللهم تقبل
منى واعف عني وأصلح لى شأنى كله لا اله الا أنت يرفع بذلك الدعاء صوته ان كان رجلا
وينظر الى الكعبة المشرفة فقد ورد ينزل الله تعالى على هذا البيت عشرين ومائة
رحمة عشرين للناظرين (١) وستون للطائفين وأربعون للمصلين أخرجه الطبرانى
والحاكم ورواه البيهقى باسناد حسن ووردان النظر الى البيت عبادة وقال ابن المسيب
من نظر الى الكعبة المشرفة إيمانا وتصديقا خرج من الخطايا كيوم ولدته أمه اه
سفار ينى عن مثير العزم الساكن لابن الجوزى ثم يطوف متنع للعمرة ومفرد وقارن
للقدوم وهو تحية الكعبة وتحية المسجد الصلاة ويجزى عنهما الطواف فلا
يبتدى بشئ قبل الطواف ما لم تقم الصلاة فيصل لى ثم يطوف وقال بعضهم يصل لى تحية
المسجد ثم يطوف ويحرم به جماعة ويستحب أن يضطبع غير معذور فى كل أسبوع

(١) اهله عشرين للناظرين الخ على البدلية فليهر

بأن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على مائه الأيسر ويتبدى الطواف من الحجر الأسود فيحاذيه يمينه ويستقبله بوجهه ويستلمه بيده اليمنى ويقبله بلا صوت يظهر للقبلة ويسجد عليه فعلة ابن عمر وابن عباس فان شق الخو زحام لم يزاحم واستلمه بيده وقبلها فان شق فبشي ويقبله فان شق أشار إليه بيده أو بشي ولا يقبل ما أشار به وإذا أسرع في الطواف استقبل الحجر ثم رجع لمحاذاة بشقه الأيسر أيضا وقال اللهم إيمانك وتصديقك بكتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ذلك كلما استلمه ثم يجعل البيت عن يساره ويرمل في الثلاثة الاشواط الأولى بسر ع المشي ويقارب الخطأ ان لم يكن معذورا أو امرأة أو محرما من مكة أو قربها ثم يمشي الأربعة بالرمل (مسألة) اذا لم يكن الرمل الا في حاشية الناس بعيدا من البيت فهل الافضل الرمل مع البعد أو النوم من البيت بدون رمل الصحيح من المذهب ان الاول افضل قدمه في الفروع وجزم به في المنتهى والاقناع وقيل ان الدنيا افضل قياسا على أن المصلي لا يترك الصف الاول لقوات المجافاة بالزحام ولودار الامر بين الطواف بالرمل لوجود الزحام وبين تأخيره الى أن يزول الزحام ليرمل فالمبادرة به وعدم تأخيره افضل وكلما حاذى الحجر والركن اليماني (١) استلمها بيده وأشار اليهما ولا يقبل الا الحجر الاسود ويقول كلما حاذاه الله أكبر وبينه وبين اليماني ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الحديث وكل به أي اليماني سبعون ألف ملك فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين وفي رواية اللهم آتنا قلت وان جمع بينهما

(١) فائدة قبل ندب استلام الركن اليماني والحجر أو محله نفوذ بالله من ذلك لوقوع لانهم ما على قواعد ابراهيم والركن الشامي والغربي لم يكونا على قواعد ابراهيم والله أعلم اه حاشية

بأن قال اللهم ربنا آتنا الخ حسن والمراد بحسنة الدنيا العلم والعبادة والعافية والمرأة
الحسنة أو الرزق الكثير أو ما هو أعم من ذلك أقوال والمراد بحسنة الآخرة الجنة أو
الحور والعفو أو ما هو أعم من ذلك أقوال ويقول في بقية طوافه اللهم اجعله حجا
مبرورا وسعيامشكورا وذنبامعفورا رب اغفر وارحم واهدني السبيل الآقوم وتجاوز
عما تعلم وأنت الأعز لا كرم ويدكرو يدعو بما أحب ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويترك الحديث الاذكار والقراءة وأمرنا بعرف ونهينا عن منكر وما لا بد منه
لحديث الطواف بالبيت صلاة فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير (تنبيه) الظاهر ان محل
قوله اجعله حجا مبرورا الخ اذا كان الطواف في الحج وكذا في طواف عمرة لانها تسمى
حجا أصغر أي وأما غير ذلك فلا والله سبحانه وتعالى أعلم وتسن القراءة فيه سرا قال
الشيخ جنس القراءة أفضل من الطواف نصالا نعم أفضل الذكر ولا اضطباع ولا رمل
في غير هذا الطواف أي طواف القدوم للفرد والقارن وطواف العمرة للآفاق سواء
كان ممتعا بأن كانت العمرة في أشهر الحج أولا وهل يصح الطواف من راكب أو
محمول فان كان لعذر صرح (١) والا فلا

﴿فصل﴾ وان طاف على سطح المسجد أو قصد في طوافه غير ما مع نية الطواف صح
طوافه قاله في الفروع توجيها ويجزى من وراء حائل حيث كان في المسجد ولا يجزى
خارجه أو منكسا أو القهقري (قلت) وهل يجزى حبوا أو زحفا لغير عذر لم أر من
نبه عليه ومثله لو كان منحنيا كالراكع ولو قيل بعدم صحته حينئذ لا كان له وجه والله
سبحانه وتعالى أعلم وان طاف على جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة وهو ما فضل
عن جدارها من أسفل لم يصح طوافه فان مديده على جدار الحجر أو على الكعبة في
هواء الشاذروان وهو يمشي أو أهوى برأسه لتقبيل الحجر ثم شى ورأسه في هواء

(١) قوله لعذر صرح الخ وقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم راكبا طام الفتح م ص
وذلك ان العواتق خرجت لرؤية محمد فاشتد الزحام فركب صلى الله عليه وسلم

الشاذرون صح طوافه لان معظمه خارج البيت قاله في الانصاف ثم قال قلت
 ويحتمل عدم الصحة اه فينبغي للطائف أن يحتزم من ذلك كله خصوصا في طواف
 الفرض خروجا من خلاف من منعه كالشافعية وغيرهم وليحذر عند الازدحام من أن
 ينحرف بوجهه أو ظهره لجهة البيت ثم عشى ولو خطوة أو بعض خطوة فانه لا يصح
 ذلك الشوط الا أن يرجع الى محل الانحراف ثم يجعل البيت عن يساره ويعشى وهذا
 يحل به كثير من الناس فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فائدة) لو طاف المحرم
 فيها حرم عليه لبسه للأحرام كذا في مخيط لغيره صرح طوافه لعودته الى خارج
 بخلاف ما لو طاف في ثوب حرير ونحوه أو منصوب ونحوه فانه لا يصح طوافه قياسا
 على الصلاة (فرع) يشترط لصحة الطواف فرضا كان أو نفلا نية الا من صغير
 دون التمييز فانه ينوي عنه وليه وستر عورة بثوب مباح وهي من السرة الى الركبة في
 حق الذكر البالغ عشر سنين فصاعدا ومثله الخنثى المشكل وعورة ابن سبع الى عشر
 الفرجان ومن كان دون سبع لا عورة له من ذكر أو أنثى وعورة بنت تسع الى قرب
 البلوغ ولا مة ولو بالغة أو مبعوضة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة البالغة جميع
 بدنها حتى ظفرها وشعرها الا وجهها وقيل وكفيها فينبغي لمرأة الحرة اذا كانت بالغة
 أن تحتزم من كشف شيء من بدنها ولو من شعرها أو قدميها ونحو ذلك مما جرت العادة
 بكشفه من بعض النساء فقد يتساهلن في ذلك فيكون الطواف غير صحيح فان كان
 طواف الفرض فحجها لم يتم وتبقى غير محلاة للنكاح وهذا فيه خطر عظيم انا لله وانا اليه
 راجعون ومما يشترط للطواف أيضا طهارة من حدث لغير طفل لا يميز وطهارة من
 خبت مطلقا فلما أحدث في طوافه بطل فاذا طهر استأنف ولولم تقته الموالاة بخلاف
 ما لو وقعت عليه نجاسة فأزالها قبل زمن تقوت فيه الموالاة فانه يكمل الا انه يبتدىء
 من الحجر الاسود ولا يعتد ببعض الشوط الذي حصلت فيه النجاسة الا ان كانت
 يابسة فأزالها في الحال وان قطع الطواف زمنا يسيرا بنية انه يعود اليه أو أقيمت الصلاة

أو حضرت جنازة فصلي بني وابتدأ من الحجر الاسود أما لو قطعها زمانا طويلا أو نوى
أن لا يعود فعاد سريعا فانه يبطل ويستأنفه ومما يشترط له أيضا كمال السبع فلو
نقص ولو خطوة لم يصح وأما ان زاد عن السبع فظاهر كلامهم لا يضر ولا سيما مع
السهو وان شئ بني على اليقين وهو الاقل ويشترط له أيضا جعل البيت عن يساره في
جميع طوافه وتقدم التنبيه على حكم الانحراف عن ذلك قريبا ويشترط كونه
ماشيا مع القدرة وتقدم أيضا وتشترط الموالاة بين الاشواط (قلت) لم أر من ذكر
قدر المدة التي تقوت فيها الموالاة ولعله يعتبر بالعرف والله سبحانه وتعالى أعلم وتعلم
بقية الشروط مما تقدم

﴿فصل﴾ واذا تم طوافه سن له أن يصلي ركعتين وكونها خلف المقام أفضل يقرأ فيها
بعد الفاتحة في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وتجزئ مكتوبة
عنه - ما - وسن له أن يعود بعدهما الى الحجر الاسود فيستلمه وأن يكثر من الطواف
كل وقت ليلا ونهارا فقد نص الامام أحمد على ان الطواف للغريب أفضل من الصلاة
أي في المسجد الحرام ولا تجب موالاة بين الطواف وركعتيه فلو طاف أسابيع متعددة
ثم صلى لكل أسبوع مرتين جاز بلا كراهة ولا بين طواف وشي فيه يصح تأخيره أي
الشي عن الطواف ولو طال (تنبيه) ظاهر كلامهم انه لا يشرع تقبيل الحجر الاسود
الا عند ابتداء الطواف دون بقيته وأعمال المشروع في كل شوط استلامه ان أمكن
وقوله اللهم ايماننا بل الخ وان لم يستلمه كبر فقط ثم اني رأيت في الانصاف نقلا عن
المستوعب وغيره ما يفيد ان استلامه وتقبيله في كل شوط فراجع ان شئت (فائدة)
لا يشرع التمسح بالمقام ولا تقبيله وكذا سائر الامكنة والمقامات بل هي أولى وكذا
صخرة بيت المقدس اه - هو في ثم يأتي زمزم فيشرب منها ما أحب ويتصلع منها
﴿فصل﴾ ثم يخرج الى السعي من باب الصفا فيرقي درجة أو أكثر حتى يرى البيت
فيستقبله ويكبر ثلاثا ويقول الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له

الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا
 الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله
 ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم اعصمني بدني وطواعيتك
 وطواعية رسolk اللهم جنبني حدودك اللهم اجعلني ممن يحبك ويجب ملائكتك
 وأنبياءك ورسلك وعبادك الصالحين اللهم جنبني اليك والى ملائكتك وأنبيائك والى
 رسلك وعبادك الصالحين اللهم يسر لي اليسرى وجنبني العسرى واغفر لي في
 الآخرة والاولى واجعلني من أئمة المتقين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي
 خطيئتي يوم الدين اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف اليعاد اللهم
 اذهبني الى الاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني مني حتى تتوفاني على الاسلام اللهم
 لا تقدمني الى العذاب ولا تؤخرني الى سوء الفتن ثم ينزل من الصفا ويمشي حتى يحاذي
 العلم الاخضر المبني بركن المسجد على يساره فيسبح سبعين شديدا الى العلم الاخضر
 وهو ميل أيضا بجدار المسجد ويقابله ميل آخر بجدار دار العباس ثم يمضي حتى يرقى
 المروة فيقول كما قال على الصفا من تكبير وتهليل ودعاء ويجب استيعاب ما بينهما
 فيلصق عقبه بأصلهما في الابتداء ويلصق أصابعه في ما يصل اليه منهما ان لم يرقهما ثم
 ينزل من المروة فيمشي في موضع مشبه ويسعى في موضع سعيه الى الصفا فيقله سبعين
 ذهابا وسبعة وايابا وسبعة يفتتح بالصفا ويختم بالمروة فان بدأ بالمروة لم يذهب ذلك الشوط
 ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك ومنه رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت
 الاعز الاكرم وشروط لصحة السعي نية الا من طفل صغير غير عاقل فينوي عنه ولبه
 وموالاة بين الاشواط وفيها ما تقدم في شروط الطواف وكونه بعد طواف نسك ولو
 مسنونا كطواف القدوم لكن لو طاف للقدوم ولم يسع حتى نزل من عرفة فهل يصح
 سعيه قبل طواف الافاضة لانه تقدمه طواف القدوم أولا يصح أو يفرق بين كونه بعد
 دخول وقت طواف الافاضة وبين كونه قبله فيصح في الثانية دون الاولى لم أر من

ذكر ذلك من علمنا ناولا من أشار إليه لقلنا اطلاعي وقصر باعي فليحرر والله سبحانه
وتعالى أعلم ويسن للسعي الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة وتقدير بيانها في
شروط الطواف واضطباع وأن يرقى الرجل درجة فأكثر والسعي في موضعه والمشي
في موضعه وأما المرأة فلا ترقى الصفا ولا المروة ولا تسمى سعيًا شديدا

﴿ باب صفة الحج ﴾

يسن لمحل بمكة أو قربها ولو تمتع أحل من عمرته أن يحرم بالحج في ثامن ذي الحجة وهو
يوم التروية إلا تمتعاً لم يجز هدياً وأراد أن يصوم فيحرم من ليلة سابعه قبل الفجر
ليصبح صائماً فيصوم السابع والثامن والتاسع وهو يوم عرفة وإن أحرم ليلة
السادس فصامه وصام السابع والثامن أجزاء وربما كان أرفق له خصوصاً في أيام
الحرفان الوقوف بعرفة مع الصيام يشق وإن كان هو خلاف الأفضل كما تقدم لكن لو
قبل بأنه هو الأفضل لكان له وجه لأن (١) صيام يوم عرفة لمن وقف بها مكروه في
غير هذه الصورة فحتمه أن يكون في هذه الصورة غير مكروه فقط لا أفضل فتأمل وأنصف
والله سبحانه وتعالى أعلم لكن قد يقال لا يلزم من جعل الأفضل كون آخرها يوم
عرفة أن يقف نهاراً بل يمكنه أن يخرج إلى عرفة بعد الغروب وفطره فيقف ليل فقط
ولاشئ عليه ولكن إن لم يتمكن من ذلك فليهم كاذرنا وبالله التوفيق اه جامعه
ويستحب له عند ارادة الاحرام أن يفعل ما تقدم ذكره في أول باب الاحرام من غسل
ونحوه ثم يطوف أسبوعاً ويصلي ركعتين ويجي تحت الميزاب وهو الأفضل فيحرم
بالحج هناك وتقدم بيان كيفية الاحرام فلا تفهل ويصح من سائر المساجد بل ومن
مكة كلها ومن خارج الحرم ولا دم عليه ثم يخرج إلى منى قبل الزوال ليصلي الظهر
فيها ويقف فيها إلى الفجر فيصلي فيها حتى إذا طلعت الشمس يوم عرفة سار من منى
فأقام بغرة إلى الزوال وهو موضع بعرفة جبل عليه أنصاب الحرم على يمينك وأنت

(١) قوله لأن الخ قال في الفروع يجعل آخرها يوم التروية اه م ص

داخل جهة الموقف فقول بعضهم أقام بفترة وقيل بعرفة ليس بجيد لان غمرة من
 عرفة فيخطب الامام أو نائبه بفترة خطبة قصيرة مفتوحة بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف
 ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة ثم يجمع من يجوز له الجمع بين الظهر والعصر بأن
 كان له عذر من الاعذار المبيحة للجمع منها أن يكون سفره سفر قصر أو يكون مريضا
 أو تكون مرضه معة ونحو ذلك مما ذكره الفقهاء في كتبهم فعلى هذا فالملكي والذي أقام
 بمكة فوق أربعة أيام لا يجوز له الجمع لكن قال الامام أحمد اذا خرج من مكة يريد
 الوقوف بعرفة وقصده اذا رجع الى مكة لا يقيم فيها الا دون أربعة أيام يجوز له
 القصر والجمع بعرفة ومزدلفة (قلت) وفي منى وفي مكة لانه أنشأ السفر الى بلده
 وقيل يجوز الجمع بين الظهر والعصر في عرفة وبين المغرب والعشاء في المزدلفة مطلقا
 ولو لم يجز القصر للمكي وغيره وصححه شارح المقنع واختاره قال لانه صلى الله عليه
 وسلم جمع من معه من المكين وغيرهم فلم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر
 ولو لم يجز لبيته لهم لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يقر النبي صلى الله
 عليه وسلم أحدا على الخطأ وقد كان عثمان يتم لانه اتخذ أهلا ولم يترك الجمع ثم قال
 ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة اه ما خصا (قلت)
 بل رأيت ان بعضهم نقل عن القاسم وسالم ومالك والاوزاعي جواز القصر أيضا بعرفة
 ومزدلفة مطلقا ثم بعد أن هملى الظهر أو يجمع الظهر والعصر يتوجه الى الموقف
 وكل عرفة موقف الابن عرنة وسن له أن يغتسل للوقوف بعرفة وأن يكون راكبا
 مستقبل القبلة عند الصخرات وجبل الرحمة ولا يشترع صعوده قال في الفائق
 والمسنون تحرى موقف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت في جبل الرحمة دليل قاله في
 الانصاف ويكثر من الدعاء والاستغفار والتضرع واظهار الضعف والافتقار ويلج
 في الدعاء ولا يستبطئ الاجابة ويجنب السجعة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويكثر من قول
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده

الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا
واشرح لي صدري وبسر لي أمري اللهم لك الحمد كما تقول وخيرا مما تقول اللهم لك
صلائي ونسكي ومحياي ومماتي والبدن ما بى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر
ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أعوذ بك من شرماتحملة الريح ثم يصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر من الدعاء بما أحب له ولوالديه ولمشايعه واخوانه
وأصدقائه وسائر من أحسن اليه ولا ولاده ولا قربائه ثم يعمم في الدعاء لكل المسلمين
(فرع) ينبغي له أن يجتهد غاية ما يمكنه في أنواع الطاعات وليحذر كل الحذر من الوقوع
في المعاصي فان ذلك اليوم أفضل الايام ولا سيما في ذلك الموقف العظيم والجمع الجسم
وهو أعظم مجامع الدنيا يجتمع فيه خيار عباد الله الصالحين المخلصين وخواص الملائكة
المقربين جدير بأن يقال فيه العثرات وترجي الطلبات وتسكب العبرات فالمحروم من
قصرت همته في ذلك المكان والسعيد من وفق لخالص الادعية والاذكار وقراءة
القرآن واجراء الصدقات على حسب الامكان ونحو ذلك من أنواع البر فقد وردت
آثار كثيرة في فضل ذلك اليوم أكثر من أن تشهر وأشهر من أن تذكر منها ما ثبت في
صحیح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله سبحانه
ويعلى فيه عبدا من النار من يوم عرفة ووردان الله تعالى يباهى بأهل الموقف
الملائكة الكرام ببلغنا الله سبحانه وتعالى ذلك المكان بعافية بلا امتحان

﴿فصل﴾ ووقت الوقوف من فجر يوم التاسع من ذى الحجة واختار الشيخ وغيره
من الزوال وحكاه ابن عبيد البراجما قاله في الانصاف مع ان أكثر علماء المذهب
على انه من الفجر الا أن يحمل قول ابن عبد البر اجماعا على ان دخول وقت الوقوف
لا يتأخر عن الزوال اجماعا وقصده بذلك الرد على من شذ وقال لا بد أن يمضي بعد
الزوال مقدار مضى خطبتين والجمع بين الظهر والعصر وفراغه منهما لانه لا يدخل
وقت الوقوف قبل الزوال اجماعا لما ذكرناه من أن الصحيح من مذهبننا دخوله

من طلوع الفجر والله سبحانه وتعالى أعلم ويستمر وقت الوقوف الى طلوع فجر
يوم النحر فنحصل في هذا الوقت بعرفة ولو لحظة وهو أهل أى مسلم حافل محرم
بالحج ولو ماراً أو نائماً أو جاهلاً انهم عرفة صححجه لان كان سكراناً أو مغمى عليه (١)
فعلى هذا لا يحتاج الوقوف الى نية لصحته من النائم لان كلامهم شامل لمن نام قبل
وصوله الى عرفة بزمان طويل وبقي نائماً حتى دفع منه أو النية قبل العبادة بزمان طويل
تبطل وأعمال يصح من المجنون ونحوه لذهاب العقل الذى هو شرط فى كل عبادة وألحق
المغمى عليه به لان الانغماء يغطى العقل كثيراً فهو يشبه ذهابه بخلاف النوم والله
سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت فى الشرح الكبير قولاً بعدم صحة وقوف النائم ولعله
مبنى على اعتبار النية والله أعلم ويجب على من وقف نهاراً أن يدرك جزءاً من الليل
فان دفع قبل غروب الشمس ولم يرجع فيقف ليلاً لزمه دم لانه ترك واجباً بخلاف من
وقف ليلاً فقط فلا دم عليه قال فى الانصاف بلا نزاع اه (فائدة) وقفة الجمعة فى
آخر يومها ساعة الاجابة فاذا اجتمع فضل يوم عرفة ويوم الجمعة كان لذلك اليوم
مزية على سائر الايام وقد ذكر بعض العلماء انه ان وافق يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله
لاهل الموقف كلهم بلا واسطة أى وأما فى غيره فيغفر لبعضهم ثم يهب الباقى لهم وفى
المغفرة لهم بلا واسطة مزية عظيمة تدل على القرب لله تعالى فلا يقال ان المغفرة حاصلة
على كل تقدير فلا مزية للجمعة على غيرها قال ابن القيم وما استفاض على السنة
العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة فباطل لا أصل له اه (تفه) ومن الادعية
المختارة فى الموقف اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم
انى ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك
وارحمى انك أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لى مغفرة تصالح بها شأنى فى الدارين
(١) قوله سكراناً أو مغمى عليه الخ أى ولم يفق ولو لحظة وهو بعرفة وان آفاق لحظة
وهو بعرفة وهو أهل للوقوف صح والله أعلم

وارحني رحمة أسعدها في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أنكثها أبدا وألزمني
سبيل الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا اللهم انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة وأغنني
بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عن سؤالك ونور قلبي
وقبري وأعدني من الشركاء واجمع لي الخير كله والحاصل انه ينبغي للواقف أن ينتهز
الفرصة فانهر بما لم يتيسر له مرة أخرى فليكثر من الادعية والخصائص نيته وياخذ من
وقوع المغاصاة والكلام القبيح بل يقلل من الكلام المباح غاية ما يمكنه فانه تضيق
للوقت فيما لا يعنيه وورع بما أدى الى كلام محرم ولا يحتقر من يراثر الهيئته ويلاحظ
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خير منهم ولا نساء
من نساء عسى أن يكن خيرا منهم ولا يتهرسا نلوا واذار أي منكرا أزاله بلطف
(فائدة) نقل عن الحسن البصري أنه قال يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا في
الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وداخل البيت وعند زمزم وعلى الصفا وعلى
المروة وفي السبي وخلف المقام وفي عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات الثلاث
﴿فصل﴾ ثم يدفع من عرفة بعد المغرب مع الامير الى مزدلفة وتسمى جمعا وهي ما بين
المأزمين الى وادي محسر بسكنة ووقار مستغفرا يسرع في الفرجة ويلبى ويدكر الله
تعالى فاذا وصلها جمع من يجوز له الجمع بين العشاءين قبل أن يحط رحله وتقدم بحث
جواز الجمع قريبا واذا صلى المغرب بالطريق جاز وكان تاركا للسنة ففعله عليه الصلاة
والسلام محمول على الافضل لا على الوجوب ثم يبيت بها وجوبا الى نصف الليل فلو
دفع منها قبله لزمه دم الا تحور عاة وسقا المشقة وان عاد اليها قبل الفجر فلا دم عليه
لمن لم يأتها الا بعد نصف الليل فانه لا دم عليه أيضا ومن أصبح بها صلى الصبح أول الفجر
ثم أتى المشعر الحرام وهو جبل صغير في المزدلفة واسمه في الاصل قزع فيرقى عليه ان
أمكنه أو يقف عنده فيحمد الله تعالى ويهلل ويكبر ويدعو فيقول اللهم كما أوقفتنا
فيه وأرئتنا آياته فوقفنا ذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك

الحق فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هذا ثم وان كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم يكرهه الى الاسفار ويكثر من قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويدعو بما أحب ويتهرب الادعية الجامعة واذا أسفر جدا سار قبل طلوع الشمس لقول سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه كان أهل الجاهلية لا يفوضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير كما نغير وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس رواه البخاري ويسير بسكينة حتى اذا وصل محسرا أسرع رمية حجران كان ماشيا والاحرك دابته ويلبي الى أن يرى جرة العقبة وهي آخر الجرات مما يلي منى وأولها مما يلي مكة وظاهره ولو آخر الرمي حتى طاف وسعى وحلق ويأخذ حصي الجمار من طريقه أو من المزدلفة لئلا يشتغل بها عند الوصول الى منى فان الرمي تحية منى كما ان الطواف تحية الكعبة فلا يتبدى بشئ قبله اه بهوتي بتصرف وفي الاقناع وكره أخذ الحصان من منى كسائر الحرم اه مع أنه تقدم انه يؤخذ من المزدلفة وهي حرم ثم رأيت في المنتهى مانعه وكره أخذ الحصان من الحرم قال البهوتي في شرحه عليه أي المسجد لانه تقدم انه يؤخذ من المزدلفة وهي من الحرم اه وأما عبارة الاقناع فلا يمكن تأويلها وهي مخالفة لصريح كلامهم فلا يعول عليها والله سبحانه وتعالى أعلم وكره تكسير الحصى لئلا يطير الى وجهه منه شئ فيؤذيه وكذا يكره الرمي بحصى متنجس ويكون الحصى أكبر من الحص ودون البندق ولومن نحو من وبرام وممر وكتان ولا يستحب غسله أطلقه في المنتهى وقال في الاقناع الا أن يعلم نجاسته (قلت) وهو تقييد حسن لانه تقدم انه يكره الرمي بنجس والخروج من الكراهة مستحب على ان بعضهم قال لا يجزى الرمي بالنجس قال في الانصاف وهو الصحيح وقدمه في الرماية الصغرى لكن المذهب ما قدمناه على ما اصطلاح عليه صاحب الانصاف لانه جرم به في كتابه

التنقيح وهو متأخر عن الانصاف وعنده ان المذهب ما جزم به آخره والله سبحانه
وتعالى أعلم

(فصل) وعدد الحصاة سبعون حصاة ويرى سبعاً سبعاً كما يأتي وعنه ستون ويرى
ستين وعنه خمسون ويرى خمساً خمساً كذلك في الانصاف فاذا وصل الى منى وهى
ما بين وادى محسر وجرة العقبة بدأ يرميها فيرميها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة
راكباً كان أو ماشياً بعد طلوع الشمس ندباً فلورى بعد نصف الليل أجزاء على
الصحيح لكن ان كان قد وقف بعرفة والا فلا يصح قبل الوقوف قياساً على طواف
الافاضة بل أولى لان الرمي من توابع الوقوف فلم يصح قبله والله أعلم ويشترط الرمي
فلو وضعها في المرمى لم يجزئه وان رماها دفعة واحدة أجزاء عن حصاة واحدة قال في
الانصاف لا أعلم فيه خلافاً اهـ ويؤدب نصاباً ولو أصابت مكاناً صلباً في غير المرمى
فقد سحرت فيه أجزاءه وكذا لو وقعت في ثوب واحد فنفضها فوكت في المرمى نص
عليه وقدمه في الفروع وقال ابن عقيل لا يجزيه لصلوها في المرمى بفعل الثاني قال
في الفروع وهو أظهر قال في الانصاف قلت وهو الصواب (تنبيه) المرمى (١)
هو اسم لما حول الشاخص الذي يسمى الجمرة قرياً منه وليس هو نفس الشاخص كما
قد يتوهم ولا بد من العلم بحصول الحصاة في المرمى فلا يكفي ظن الوصول اليه لان
الاصل بقاؤه في ذمته فلا يبرأ الا بيقين وعنه يكفي ظنه قال البهوتى في شرح المنتهى
وقواعد المذهب تقتضيه الا ان يقال لامشقة في اليقين اهـ ولورى حصاة فالتقطها
طير قبل وصولها لم يجزئه قال في الانصاف قلت وعلى قياسه لو ذهبت بها الريح عن
المرمى قبل وصولها اليه اهـ (فائدة) اذا لم يرم جرة العقبة حتى غربت الشمس لم
يرمها الا من الغد بعد الزوال قاله في الانصاف وغيره ويستحب أن يكبر مع كل حصاة
ويقول اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً زاد بعضهم ارضى
(١) قوله المرمى الخ قال بعضهم ان المرمى ثلاثة أذرع مما يلي جوانب الشاخص اهـ

الرجن وأسخط الشيطان ويستحب له أن يستبطن الوادي ويستقبل القبلة ويرى على جنبه الأيمن ويرفع عناه حتى يرى بياض إبطيه قال في الانصاف ذكر ذلك بعض الأصحاب ولم يذكره آخرون اه وذكر بعض الشافعية أنه يرى كالحذف فيضع الحصاة على بطن أصبعه ويرميها برأس السبابة قال النووي وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور الأصحاب ولا زواها مختارة وقد ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم عن الحذف اه (نكتة) قال الحافظ ابن الجوزي ربما قال قائل نعم لم أن الحاج خلق كثير ويحتاج كل واحد أن يرى سبعين حصاة وهذا من زمن سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأكمل السلام والمرى مكان صغير ثم لا يجوز أن يرى بحصاة قدرى بها قبل وزى الحصى فى المرى قليلا فواجه ذلك فالجواب ما روى عن سعيد بن جبيرة أنه قال الحصار بان فما قبل منه رفع ولم يقبل منه بقى اه سفاريفى (قائمة) أصل مشروعية رمى الجمار كما في مشير العزم الساكن لابن الجوزي انه لما فرغ سيدنا إبراهيم من بناء البيت أتاه جبريل فأراه الطواف ثم أتى به حجرة العقبة فعرض له الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات وأعطاهما إبراهيم وأخذ سبعاً أيضاً وقال له ارم وكبر فرميا وكبرا حتى غاب الشيطان ثم أتيا الحجرة الوسطى فعرض لهما الشيطان ففعلا كما تقدم ثم أتيا الحجرة القصوى فعرض لهما ففعلا كذلك اه

﴿فصل﴾ ثم ينحدر يامعه مطلقا فان لم يكن وكان واجبا لزمه اشتراؤه ونحره ثم يحلق رأسه أو يقصر وسن له أن يستقبل القبلة ويبدأ بالشق الأيمن ويجب أن يبلغ بالحلق الصدغ أى العظم الذى عند مقطع الصدغ من الوجه أى فلا بد من استيعاب الرأس فى الحلق ولو قيل بأنه مقوم عن اليسر لكان له وجه والله أعلم وليهتز عند الحلق من حلق الشعر النازل عن حد الرأس كالعنق والعارض قبل اكمال الرأس فانه لا يجوز قول من يتنبه له من الخلق وغيرهم نعم اذا كان الحلق بعد الرمي والطواف جاز لانه حصل التحلل الاول بهما فخل له كل شئ الا النساء كما يأتي قال جماعة ويدعو وقت

الحاق وقال الموفق وغيره يكبر لانه نسك اه (تذنيب) الاول أن لا يشارط الخلاق
على الاجرة لانه نسك نقله في الانصاف عن أبي حكيم قال واقتصر عليه في القروع
اه (عجيبة) ذكر الحافظ ابن الجوزي بسنده الى وكيع قال قال لي أبو حنيفة النعمان
ابن ثابت الامام أخطأت في خمسة أبواب من المناسك فعلمنيها حجام وذلك أني أردت
أن أحلق رأسي فوقفت على حجام فقلت له بكم تحلق قال أعراقي أنت قلت نعم قال
النسك لا يشارط عليه اجلس فجلست منه رفعا عن القبلة فقال لي حول وجهك الى
القبلة فحولته وأردت أن أحلق رأسي من الجانب الايسر فقال أدر الشق الايمن من
رأسك فأدرته وجعل يحلق وأنا ساكت فقال لي كبر حتى قلت لاذهب فقال أين تريد
فقلت رحلي قال صل ركعتين ثم امض فقلت ما ينبغي أن يكون ما رأيت من عقل هذا
الحجام فقلت له من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل ذلك اه
من شرح عمدة الاحكام للسفاريني (فرع) أقل ما يجزى في الخلق عند الشافعية
ثلاث شعرات وعند أبي حنيفة ربع الرأس وعند أبي يوسف نصفه وعندنا وعند
المالكية يجب حلق جميعه فلا يكفي حلق بعضه وقال بعض علمائنا وعنه بلى لكن
ظاهر ما في القروع ان الخلاف في التقصير لا في الخلق فراجع ان شئت قال العلامة
الكمال ابن الهمام من أعيان علماء الحنفية اتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك
والشافعي أن قال كل منهم يجزى في الخلق القدر الذي يجزى في الوضوء قال ولا يصح
أن يكون ذلك منهم بطريق القياس لانه يكون قياسا بلا جامع يظهر أثره وعمل له وذكر
كلام طويلا الى أن قال والوارد في المسح دخلت فيه الباء على الرأس التي هي المحل
فأوجب عند الشافعي التبعض قال وعندنا وعند مالك لا بل الاصاق غير اننا لاحظنا
تعدي الفعل للدلالة أي اليد فوجب قدرها من الرأس ولم يلاحظها مالك رحمه الله
تعالى فاستوعب الكل أو جعلها صلة كافي وامسحوا بوجوهكم في آية التيمم فاقضى
وجوب استيعاب المسح قال وأما الوارد في الخلق فن الكتاب قوله تعالى محلقين

رؤسكم ومقتصرين من غير باء فقيهه اشارة الى طالب حلق الرؤس وتقصيرها وليس فيها ما يوجب التبعية على اختلافه عندنا وعند الشافعي وهو دخول الباء على المحل ومن السنة فعله عليه الصلاة والسلام وهو الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي ادين الله به والله اعلم اه ملخصا من القسطلاني على البخاري (غريبة) لو خلق لواحد رأسان فهل لابد من حلقة المأو يكفي خلق أحدهما ألم أر من نص عليه والذي يظهر لي في الجواب أنه ان لم يتميز الزائد بنحو صغرو كان كل منهما في عنق ووجب حلقةهما وكذا ان كانا في عنق واحدة ولو تميز الزائد فانه يجب حلقةهما وأما التمييز الزائد وكان كل منهما في عنق فلا يجب خلق الزائد قياسا على ما ذكره في الوضوء من أنه لو تدلت له ذراعان فقلوا ان كانتا بمحل الفرض وجب غسلهما وان كانت الزائدة بغير محل الفرض ولم تتميز فكذلك وان تميزت فلا يجب غسلها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ وان قصر فن مجموع شعر رأسه لا من جميعه أى لا من كل شعرة بعينها لانه يشق جدا ولا يكاد يعلم الاجماع قال في الانصاف قلت هذا لا يعدل عنه ولا يسمع الناس غيره اه قال في الفائق لو كان الشعر ملبدا تميز الحلق اه وقال الموفق لا يميز اه قلت فان أمكن قصه جاز والاعين الحلق بالتردد والله أعلم وأما المرأة فانها تقصر من شعرها قدر أنملة فأقل من رؤس ضفائرها وكذا العبدية تقصر شعره ولا يحلق الا باذن سيده فانه ينقص قيمته وسن أخذ ظفرو وحف شارب وحلق فانه وتنف شعرا بط والمراد ان الله ومن لم يكن له شعر نابت في رأسه استحب له امرار الموسى عليه قال في الانصاف قاله الاصحاب ثم قال قلت وفي النفس من ذلك شيء وهو قريب من العبث اه ثم اذا فعل ذلك فقد حل له كل شيء الا النساء أى من وطء ودواعيه وعقد نكاح (وعنه) الا الوطء في الفرج وجزمها جماعة (تقمة) ومن الادعية المطلوبة عند الحلق أو التقصير اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نورايوم القيامة اللهم بارك لي في نفسي واغفر لي ذنبي وتقبل عملي

﴿فصل﴾ يحصل التحلل الاول باثنين من ثلاثة ركني جرة العقبة وطواف الافاضة والخلق والتقصير ويحصل التحلل الثاني بالثالث منهما مع السعي ان لم يكن سعي قبل فالخلق أو التقصير نسك وقيل اطلاق من محذور لا دخل لهما في التحلل أي بل يحصل التحلل الاول بواحد من اثنين رمي وطواف والثاني بالثاني مع السعي ان لم يكن سعي قبل وعلى الاول وهو المذهب يلزم في تركهما دم لان آخرهما عن أيام منى أو قدم الخلق على الرمي أو على التحرر أو على الطواف أو نحر أو طاف قبل الرمي لانه لا ترتيب بين هذه الاشياء ولكن يكره مع العلم كافي الاقناع قال في الانصاف وهو المذهب وعليه أكثر الاصحاب أي فالفضل ترتيبها كما ذكرنا بأن يرمي ثم يحلق أو يقصر ثم يطوف وظاهر ما تقدم انه يجوز له البدء بالخلق أو التقصير قبل الرمي والطواف كليهما وهذا على القول بأنهم ما نسك وهو المذهب وأما على القول بأنهم ما اطلاق من محذور فليس له فعلهما قبل رمي أو طواف كما يظهر بالتأمل فتقطن (تنبيه) ما تقدم من أن للمحرّم تحليلين في حق من كان محرماً بالحج أما المحرم بعمره فظاهر كلامهم انه ليس له التحلل واحد أي باتمامها بالخلق أو التقصير وانه قبل ذلك لا يجوز له فعل شيء من المحظورات ولو بعد السعي لكن ذكروا ان الوطء بعد اتمام السعي وقبل الخلق أو التقصير لا يفسدها بل ولا دم عليه في ظاهر كلامهم فليحذر

﴿فصل﴾ ثم يفيض الى مكة فيطوف مفرد وقارن لم يدخلها قبل للتقدم برمل واضطباع ثم الزيارة وكذا ما متنع لكن بالرمل هذا منصوص الامام أحمد وقيل لا يطوف للتقدم واحد منهم واختاره الموفق ورد الاول وتبعه على ذلك شيخ الاسلام وصوبه قال ابن رجب في القواعد وهو الاصح أي فيكفي طواف الزيارة عنه وعن طواف التقدم كالودخل المسجد وصلى فرضا فانه يكفي عن تحية المسجد وهو أي طواف الزيارة ويسمى طواف الافاضة ركن لا يتم الحج الا به قال ابن عبد البر اجاما لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فيجب تعيينه أي الطواف بالنية من طائف وولى

صغير غير مميز وأول وقته من نصف ليلة النحر وفعلة يوم النحر أفضل وإن أخره عن أيام منى جاز ولا شيء عليه كالسعي لأنهما لا آخر لوقتتهما ولا يجزى قبل وقوفه بعرفة ولو بعد نصف ليلة النحر فيكون أول وقته من نصف ليلة النحر لمن وقف والاف بعد وقوفه (تنبيه) اختلف الأئمة في القارن هل يطوف ويسعى مرتين أو يكفيه مرة واحدة فعند أبي حنيفة يطوف ويسعى للعمرة مرة ثم للحج أخرى وعند الثلاثة يكفيه طواف وسعى ثم إذا فعل القارن محظورا فعليه عند أبي حنيفة فديتان ومما يدل على أنه يكفي طواف وسعى واحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا على الصحيح ولم يرو عنه أنه طاف وسعى المرأة واحدة (فائدة) لو لم يصح طواف العمرة للمتنع لفقده شرط من شروطه ثم أحرم بالحج فقد صار قارنا ويلزمه لكل واحد من الحلق ولبس الخيط وتغطية الرأس فدية لأن تحلله من العمرة غير صحيح فيلزمه أن يطوف للأفاضة ويسعى بعده ويجزى عن العمرة لكن لو وطئ بعد التحلل من العمرة فسدت لعدم صحة التحلل فلو أحرم بالحج بعد ذلك لم يصح إحرامه لأنه أدخله على عمرة فاسدة ويحصل تحلله من العمرة بطواف الأفاضة وسعيه بعده وحلقه أو تقصيره وعليه دم للوطء في العمرة وفدية للحلق ونحوه كما قدمناه ولا يصح حجه ولا عمرته فعلى هذا فينبغي للمتنع ونحوه ممن أحرم من الميقات بعمره ثم لما قدم مكة تحلل منها أن يحترز من شيء يبطل الطواف في طوافه للعمرة جدا كطواف الأفاضة في الحج إذا كان معه زوجته أو أمته خوفا من وقوع مثل ما تقدم (مسئلة مهمة جدا) نبه عليها الشيخ الإمام والخبير البحر الهمام قدوة الأنام شيخ الإسلام ببحر العلوم أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية

(فائدة) إذا وطئ بعد طواف العمرة وسعيها فعليه دم إن كان قبل الحلق اه م ص
 (فائدة) إذا وطئ المتنع بين العمرة والحج ثم بعد فراغه من طواف الحج وسعيه تذكر أنه لم يصح طواف أو سعى من أحدهما وجهه لالحال جعله من العمرة وفسدت عمرته ووجب عليه دمان دم الوطء ودم الحلق اه بمعناه م ص حاشية

طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه قال رحمه الله تعالى قد يقع في الحج في كل عام ما يبطل
 به كثير من نساء العلماء والعوام وذلك ان الحرمة تحيض قبل طواف الافاضة ويرحل
 الركب قبل طهرها ولا يمكن المقام للطواف قال وفي سنة سبع وسبع مائة جرى ذلك
 لكثير من نساء الاعيان وغيرهم فمن من انقطع دمها يوماً أو أكثر باستعمال دواء
 ومن من انقطع دمها يوماً أو أكثر بغير دواء فظننت ان الدم لا يعود ففعلت كالأولى
 ثم عاد الدم في أيام عادتها ومن من طافت قبل انقطاعه وقبل غسلها ومن من
 سافرت مع الركب قبل الطواف وكانت قد طافت طواف القدوم وسعت بعده فهو لاء
 أربعة أضاف فلما اشتد الأمر بهن وخفن أن يحرم تزويجهن ووطء المزوجة
 منهن ويرجعن بلا حج وقد أتيت من بلاد بعيدة وقاسين المشاق الشديدة وأنفقن
 الأموال كثر منهن السؤال وقد قاربت عقولهن للزوال هل من مخرج عن هذا الحرج
 وهل مع الشدة من فرج فساءت الله التوفيق والارشاد الى ما فيه التيسير على العباد
 من مذهب العلماء الاثمة الذين جعل اختلافهم رحمة للامة فظهر لي في الجواب والله
 أعلم بالصواب انه يجوز تقليد كل واحد من الاثمة الأربعة وأن يقلد واحداً منهم في
 مسألة وآخري في أخرى فعلى هذا يصح حج كل منهن أما الأولى والثانية فعلى أحد
 القولين في مذهب الشافعي بناء على ان يوم النقاء طهر (قلت) وهو الصحيح من
 مذهبنا أيضاً فقد خرم به في المنتهى والاعتناع وغيرهما قال وأما الثالثة فعلى مذهب
 أبي حنيفة فعنده لا يشترط للطواف طهارة حدث ولا نجس وهو أحد الروايتين عن
 أحمد (قلت) والصحيح المشهور خلافها قال وأما الرابعة فقد تخرج صحة حجها
 على أحد الروايتين عن مالك وهي ان من طاف طواف القدوم وسعى بعده ورجع الى
 بلده قبل طواف الافاضة ناسياً أو جاهلاً بأجزائه عن طواف الافاضة فان عذراً لم يحض
 أظهر من عذرا الجاهل والناسي قال وان لم يعمل بهذه الرواية أو لم يصح التخرج فعلى
 قياس أصول مذهب الشافعي انها اذا جاوزت مكة بيوم أو أكثر بحيث لا يمكنها الرجوع

الى مكة خوفا على نفسها أو مالهأ تصير كالمحصر فتحلل كهو وتذبح شاة أو تقصر من شعرها وتصير حلالا اه باختصار من نحو ورقتين وقال رحمه الله تعالى في مواضع أخر غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف ومعلوم أن كونها شرطاً في الصلاة أكد ومع ذلك تصح الصلاة بدونها مع العذر عند الاكثر وذكرا ما كثيرا لا يحمله هذا المختصر والحاصل أنه انتصر لهذه طواف الحائض انتصارا لا مريدا عليه وأقام على ذلك أدلة واضحة وذكر أنه لا دم عليها وآخر ما قال هذا الذي يتوجه عندي في هذه المسألة واضرورة الناس واحتياجهم اليها علماء وعلماء تجنبت الكلام فيها فاني لم أجد فيها كلاما غيري والاجتهاد عند الضرورة مما أمر الله به فان يكن ما قلته صوابا فهو من الله ورسوله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان منه اه ملخصا من شرح عمدة الأحكام

﴿فصل﴾ ثم يسمى مقتنع ومن لم يسع بعد طواف قدوم من مفرد وقارن وأما من سعى منهما فلا يسمى نائيا وقد تقدمت كيفية السعي والأدعية والأذكار المشروعة فيه والأصل في مشروعيته سعي هاجر أم سيدنا اسماعيل عليه السلام بين الصفا والمروة لما جاء سيدنا الخليل عليه السلام بها وابنها ووضعهما فوق محل زمزم وأيس في مكة أحد ووضع عندهما جرابا فيه تمر وسقاء فيه ماء وقالت له بعد أن انصرف عنهما الله أمر لك بهذا قال نعم قالت اذا لا يضيئنا الله حتى اذا بلغ سيدنا ابراهيم عليه السلام عند الثنية حيث لا تراها استقبل البيت ودعا فقال رب اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم الى قوله يشكرون فلما تقدم الماء عطشت هي وابنها فقامت على الصفا ترى أحدا فلم تر فهبطت مسرعة حتى أتت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر أحدا ففعلت ذلك سبع مرات فقرج الله عنها وبعث ملكا لموضع زمزم فبعث بعقبه حتى ظهر الماء وهذا هو أصل ظهور ماء زمزم ولذلك قصة طويلة فانظر تشويق الأنام بتجد المرام

﴿فصل﴾ ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب به له قال النووي وقد شربه جماعة من العلماء لمطالب مهمة جليلة فنالوها فيستحب لمن أراد الشرب للمغفرة أو للشقاء ونحو ذلك أن يستقبل القبلة ثم يذكر (١) اسم الله تعالى ثم يقول اللهم انه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم اني أشرب به لتغفر لي فأغفر لي أو اللهم اني أشرب به مستشفيا به من مرض فاشفي ونحو ذلك ويتصلع منه أي يعتلي ويرش على بدنه وثوبه ويقول اللهم اجعل له لنا علما نافعا ورزقا واسعا ووريا وشعبا وشفاء من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك زاد بعضهم وحكمتك وقد ورد أن التصلع من ماء زمزم براءة من النفاق ويسن له أن يتنفس ثلاثا ويبدأ كل مرة بالبسملة ويختمها بالحمدلة (فائدة) ورد أن زمزم عين من الجنة وذكر بعضهم أن حبشيا وقع في بئر زمزم فنزحت من أجله فوجدوها تفور من ثلاثة أعين أقواها وأكثرها ماء عين من ناحية الحجر الأسود والثانية من جهة الصفا والثالثة من جهة المروة اه سفاريني

﴿فصل﴾ ثم يرجع من مكة بعد الطواف والسعي فيصلي ظهر يوم النحر غني ويبيت بها ثلاث ليال وان تجعل فليتين ويرى الجرات بها أيام التشرى في كل جرة بسبع حصيات نهرا بعد الزوال وجوبا لا الرعاة والسقاة كل وقت وسن قبل صلاة الظهر وأن يحافظ على الصلاة في مسجد الخيف مع الإمام ان كان من ضيا والاصلي برفقته فيبدأ بالجرة الاولى وهي أبعدهن من مكة وتلي مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ندبا ويرميها بسبع ثم يتقدم قليلا بحيث لا يصيبه الحصى فيقف ويدعو ويطلب الدمار افعاليه وعمما ورد اللهم اجعله حجام برورا وسعيام مشكورا وذنبام مقفورا وتقدم ثم يأتي الجرة الوسطى فيجعلها عن يمينه ندبا ويرمي بسبع ويقف عندها ويفعل كالأولى ثم يأتي جرة العقبة ويجعلها عن يمينه أيضا ندبا ويستبطن الوادي ويرميها (١) قوله ثم يذكر الخ قلت وقد سمعتها من شيخنا المؤلف نفسه عند شربه ماء زمزم اه

بسبع ولا يقف عندها الضيق المكان وترتيبها كما ذكرنا شرط فان أدخل بحصاة واحدة لم يصح رمي ما بعدها فان جهل من أيها تركت بني على اليقين فيجعلها من الأولى فيأتيها ثم رمي الثانية ثم الثالثة وان آخر رمي يوم ولو يوم النحر الى غده أو أكثر أو آخر الكل الى آخر أيام التشريق فرماه في آخرها أجزاء ويجب حينئذ ترتيبه بالنية فاذا آخر الكل مثلاً بدأ برمي جرة العقبة فينوي رميها اليوم النحر ثم يأتي الأولى فيرميها اليوم الأول من أيام التشريق ثم الوسطى كذلك ثم جرة العقبة كذلك ثم يرجع الى الأولى فيرميها لليوم الثاني من أيام التشريق ثم الوسطى كذلك ثم جرة العقبة كذلك وهكذا يفعل عن اليوم الثالث وان آخر الرمي عن التشريق فعليه دم ولا يصح الرمي بعدها (قلت) ظاهر ما تقدم انه يلزمه رمي الجمار لليوم الثالث ولو لم يكن بمعنى أو كان فيها في أول يوم أو في الثاني ولم يرم بل دفع الى مكة في الثاني قبل رمي الجمار ثم رجع في الثالث ورمى الجميع وهو كذلك انما يجزى رمي يومين لمن لم يحضر منى في اليوم الثالث وهذا قد حضر فلزمه رمي الثلاثة وانظر لو لم يرم الجمار كلها حتى جرة العقبة يوم النحر وبعده الى أن انقضت أيام التشريق فهل يبقى غير متحلل التحلل الثاني بعد أن طاف وسعى وحلق أو حصل التحلل الثاني بخروج وقت الرمي أو لا يحصل إلا بإخراج الدم الذي وجب عليه بترك الرمي لم أر من تعرض له فينبغي أن يحجروا وان ترك حصاة لزمه اطعام مسكين قال الهوتى ان كان من آخر جرة من آخر يوم والالم يصح رمي ما بعدها (قلت) وهو كما قال وفي ترك حصاتين اطعام مسكينين بالشرط المذكور وفي ترك ثلاث فصاعداً دم والظاهر ان اطعام المسكين مدبر أو نصف صاع من غيره مما يجزى في الفطرة قياساً على غيره (تنبيه) لو ترك المبيت بنى ولو لبلة ان لم تكن الثالثة فعليه دم لكن لا يجب استيعاب الليلة بالمبيت بل كمدلفة على ما سبق قاله الهوتى في شرح المنتهى أى فيجب الى نصف الليل فقط لكن مقتضى تشبيهها بمدلفة يقتضى ان من يحيتها قرب نصف الليل يكفيه الإقامة فيها الى تمام نصف الليل وان من يحيتها بعد نصف الليل يكفيه

لحظة وظاهر كلامهم بل صريحه انه ليس كذلك بل المراد الاقامة في منى مقدار نصف
 الليل سواء كان في أول الليل أو وسطه أو آخره حتى قال العلامة الكرمي في الغاية ويتجه
 ان المراد بالبيتوتة معظم الليل اه (قلت) وهو ظاهر ما في الفروع وقال البهوتي
 في شرح الاقناع عند قوله أترك المبيت بمعنى ليلة علم منه انه لو ترك دون ليلة فلا
 شيء عليه اه فيراد من دون الليلة ما كان دون نصفها اليوافق غيره وان كان ظاهره
 ولو أكثرها والله سبحانه وتعالى أعلم (فرع) ولا يجب المبيت على رعاة وسقاة
 وان دخل الغروب وهم فيها لزم الرعاة فقط ووجهه ظاهره ويجوز التجهيل في ثانی أيام
 التشريق بعد الزوال والرمي وقبل الغروب لغير الامام المقيم للناسك لقوله تعالى فن
 تجهل في يومين فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم عليه لمن اتى ويستقر في اليوم الثالث
 عن المتجهل ويدفن حصاه زاد بعضهم في المرمى فان غربت الشمس وهو فيها لزمه
 المبيت والرمي من الغد بعد الزوال والظاهر انه ان ترك ذلك فعليه دم لتركه واجبا
 (تنبيه) ألحق بعض العلماء أهل الاعذار من غير الرعاة والسقاة بهم في جواز ترك
 البيتوتة بمعنى وذلك كالمريض ومن يخاف ضياع ماله ونحوه قال في الانصاف قلت
 وهو الصواب اه وماتة دم من دفن الحصى هو الصحيح من المذهب وقال في
 الفائق لا يتعين بل له طرحه ودفعه الى غيره اه (قلت) ولعل مرادهم بدفنه
 الاستحباب لا الوجوب فلا منافاة بين قول صاحب الفائق وغيره والله سبحانه وتعالى
 أعلم (فائدة) قال البهوتي في شرح المنتهى وظاهر كلام المصنف ان التخصيب ليس
 بسنة وهو ان يأتي بعد النفر من منى الى المحصب وهو الأبطح ما بين الجبلين الى المقبرة
 فيصل به الظهرين والعشائين ثم يجمع يسيرا ثم يدخل مكة قال وكان ابن عباس
 وعائشة لا يريان ذلك سنة وكان ابن عمر يراه اه باختصار وايضاح (قلت) جزم
 جماعة بأنه سنة وقطع به في الاقناع

﴿فصل﴾ واذا فرغ الحاج من جميع أموره لم يخرج من مكة حتى يودع البيت

بالطواف ويسمى طواف الوداع وطواف الصدر بفتح الدال فهو واجب على كل من
 أراد الخروج من مكة ولو غير حاج وان طاف طواف الوداع ثم اشتغل بغير شد رحله
 ونحوه أو أقام ثم أراد الخروج أماده وجوبا لكن لو لم يشتغل بعده أو اشتغل بشد رحله
 فقط لان الجمال بعد شد الرحل لم يسافر ينتظر رفقةه وقد يتأخر بسبب ذلك زمنا
 طويلا والحاج لا يمكنه ترك رحله والمعادة للطواف لان الجمال قد تحضر رفقةه
 ويسافر معهم ويترك ذلك الحاج فيعظم ضرره فالظاهر أن هذا الانتظار لا يضر ولو
 طال ولا يلزمه الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم ومن آخر طواف الزيارة فطافه
 عند الخروج أبجأه عنه طواف الوداع لحصول المقصود من كون آخر عهده بالبيت
 الطواف لكن لو نوى به طواف الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة (قلت) ظاهره
 ولو كان ناسيا للطواف الزيارة أما لو نوى طواف الزيارة فانه يجزئه عن طواف الوداع
 ولو لم ينو في ظاهر كلامهم وأما إذا نواها فقه حاصلا والله سبحانه وتعالى أعلم وان
 خرج ولم يودع رجع وجوبا بلا احرام مع قرب وان بعد عن مكة مسافة قصر فأكثر أو
 تعذر عليه الرجوع لم يلزمه ولزمه دم ولا فرق بين العمد والخطأ لعذر أو غيره سوى
 الحائض فانه لا يجب على الحائض والنفساء وداع ما لم تطهر قبل مفارقة البنيان فان
 طهرت قبل ذلك لزمها الغسل والوداع فان لم تقدر لعذر أو غيره لزمها دم (فرع) يسن
 له بعد طواف الوداع أن يقف في الملتزم وهو ما بين الركن الذي فيه الحجر الاسود وباب
 الكعبة فيلحق به جميع بدنه ويقول اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك وابن
 أمك حالتني على ما سخرت لي من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك الى
 بيتك وأهنتني على أداء نسكي فان كنت رضية عني فازدد عني رضا والا فن الا أن
 قبل أن تثني عن بيتك داري وهذا أو ان انصرافي ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا
 ببيتك ولا راغباعنك ولا عن بيتك اللهم فأعجبني العافية في بدني والعصاة في جسمي
 والعصاة في ديني وأحسن منقابي وارزقني طاعتك ما أقيمته واجمع لي بين خيري الدنيا

والآخر أنك على كل شيء قدير ويدعو بما أحب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والافن الآن يصح أن يقرأ بضم الميم وتشديد النون من المن وهو الاعطاء وبكسر الميم وفتح النون مخففة حرف جر ثم يأتي الحطيم أى تحت الميزاب فيدعو بما أحب ثم يأتي زمزم فيشرب ويتضلع ثم يأتي الحجر الأسود ويقبله ثم يخرج فاذا ولى فلا يقف ولا يلتفت قاله الامام فاذا التفت رجع فودع استسجابا وقال بجاهد اذا وصلت الى باب المسجد فالتفت ثم انظر الى الكعبة وقل اللهم لا تجعله آخر العهد ولا يستحب له المشى القهقرى بعد وداعه قال الشيخ هذا بدعة مكروهة وتدعو حائض ونفساء من باب المسجد (تقمة) بمن دخول البيت بالخف ولا سلاح نصافيكبرى نواحيه ويصلى فيه ركعتين ويدعو بما أحب فان الدعاء فيه مجاب وتقدم ومن تعسر عليه دخول البيت فعليه بالحجر فانه منه كائنت في حديث السيدة عائشة رضى الله عنها لكن قدره (١) ستة أذرع وشئ وانما وجب الطواف من خارجه جميعه احتياطا ويصح التوجه اليه في الصلاة فرضا كانت أو نفلا من مكى أو غيره اذا كان الى قدر ستة أذرع وشئ من البيت وما زاد على ذلك فلا يصح استقباله اجماعا ولا يصح الفرض فيه كما لا يصح في الكعبة الا اذا وقف بحيث لم يبق وراءه منها شئ ثم لو صلى الفرض في منتهى الحجر أو على جداره فهل يصح الظاهر نعم لانه ليس من البيت الا مقدار ستة أذرع وشئ كما قدمناه ويحتمل عدم الصحة للاحتياط والله أعلم وقال ابن حامد لا يصح استقبال الحجر وجزم به ابن عقيل وقطع به أبو المعالى فى المكي وعند اللخمي من المالكية يصح استقباله مطلقا كالصحيح من مذهبنا وعند الحنفية والشافعية وأكثر المالكية لا يصح استقباله مطلقا لان استقبال الكعبة ثبت بالدليل القطعى وأما كون الحجر منها فقه ثبت بالا حاد فهو غير قطعى فصار كأنه منها من وجه دون وجه فيجب الطواف من خارجه ولا يصح استقباله فى الصلاة (تنبيهات) الأول

(١) قوله قدره الحاشى قبل نصف ذراع وقيل ثلثة أذراع والله أعلم

تستحب المجاورة بمكة المكرمة وهي أفضل من المدينة المنورة عند أكثر العلماء
وجاهير الفقهاء لحديث عبد الله بن عدي بن الحرام أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يقول وهو واقف في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله فلولاً
أنى أخرجت منك ما خرجت رواه الامام أحمد وغيره وقال الترمذي حسن صحيح
والمنقول عن الامام أبي حنيفة أنه ذكره المجاورة في مكة بل بعض أصحابه منع منها كافي
الفروع قالوا لأنه لا يأمن من فعل محظور فيها فيضاعف عليه العذاب وينقض إلى
الملل ويضيق على أهلها ونقل عن الامام أحمد أنه قال مكة أفضل والمجاورة
بالمدينة (١) أفضل وقال شيخ الاسلام المجاورة بمكان يقوى فيه إيمانه وتقواه
أفضل حيث كان اه قلت وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه والافضل ما ينفع المقيم
في مكة مع فسقه وخوره وما يضر غيره مع كمال إيمانه وتقواه وبره وقال الامام مالك
وجماعة المدينة أفضل من مكة قلت وهذا الخلاف بحسب ما يظهر في غير الكعبة
والحجرة وأما ما قاله الكعبة أفضل باتفاق قال شيخ الاسلام لا أعلم أحداً يفضل التربة
على الكعبة غير القاضي عياض ولم يسبقه أحد ولا واقفه أحد اه قال العلامة ابن
هقيل الكعبة أفضل من الحجرة مجردة فأما النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله
ولا العرش وجلته ولا الجنة لان بالحجرة جسداً لو وزن بهالرجحها اه ولعل من
فضل الكعبة على الحجرة أراد مجردة ومن فضل الحجرة على الكعبة أراد والنبي
صلى الله عليه وسلم فيها فيكون جمعا حسنا والله أعلم (التنبيه الثاني) كما جرى
الاختلاف في فضل مكة والمدينة جرى في فضل الصلاة فيهما أي في المسجد الحرام وفي
مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ففي مذهبننا وعند جاهير العلماء أن الصلاة في المسجد

(١) قوله والمجاورة بالمدينة الخ نقل عن الامام أحمد بن حنبل أنه قال ان الحسنات
تضاعف في مكة المشرفة وان السيئة لا تتعدو ولكن تعظم والله أعلم وهو قول للامام
أحمد اه نفسه

الحرام أفضل وهي بمائة ألف صلاة وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بألف صلاة
وفي المسجد الأقصى بخمسمائة فقد ورد صلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في
مسجدي هـ. ذابعمائة صلاة وورد الصلاة في مسجدي هـ. ذابألف صلاة فتكون
الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف كما قدمناه وعند الامام مالك الصلاة في مسجد
النبي صلى الله عليه وسلم أفضل واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي
هـ. ذابخير من ألف صلاة فيها سواه الا المسجد الحرام أي فانه يفضل بأقل من ألف
وبحديث آخر وهو صلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة قلت وماتقدم من التفضيل
شامل للفرض والنفل وصلاة الرجال والنساء لكن قال في الفروع والظاهر أن
مرادهم غير صلاة النساء في البيوت فان صلاة المرأة في بيتها أفضل منها في المسجد
الحرام وان النفل من الرجال والنساء في البيوت أفضل اهـ ببعض تصرف وبقية
حسنات الحرم كالحالة في انها تضاعف بما ذكر وذلك كقراءة وذكرو صدقة ونحوها
ومن المسجد ما يزيد فيه حتى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وهل
المضاعفة في نفس المسجد أو في جميع الحرم خلافاً والاول أقوى دليلاً والله أعلم
(التنبيه الثالث) حكم صيد حرم مكة زادها الله شرفاً حكم صيد الاحرام حتى في ملكها
فلا يصح أن يملكه ابتداء بدون ارت قبولنا ابتداء احترازاً من الاستدانة فان الحرم
لا يملكها مثل مالودخل الحرم أو أحرماً وفي ملكه صيد فانه لا يزول ملكه عنه ولو كان
معه وانما لا يجوز له امساكه والحالة هذه فتزال عنه يده الظاهرة فقط ويبقى في ملكه
بحيث لا يجوز لاحد أخذه واذا وجد أخذه فله أخذه منه بعد الخروج من الحرم
وبعد الاحلال ان كان محرماً وقولنا بدون ارت احترازاً عن تملكه بالارت كالمات
مورثه عن صيد فانه يدخل في ملكه أماً لو اشتراه وهو محرم أو كان في الحرم أو أخذه
هبة ونحو ذلك فلا يدخل في ملكه ولم يصح البيع ولا الهبة ونحوها الا ان الحرم المكي
يحرم صيد بحريه أيضاً للعموم الخبر فلو كان في الحرم بركة ماء فيها سم لا يجوز صيده

لكن لا جزاء فيه من قتل صيد في الحرم كله أو قوائمه وهو قائم بسهم أو جارية ضمنه
 ولو كان القاتل خارج الحرم ومثله لو قتله على غصن شجرة في الحرم وأصلها في الحل أو
 أمسكه في الحل فهلاك ولده أو فرخه في الحرم فانه يضمنه أما لو كان الصيد قائما في الحل
 ورأسه في الحرم أو كان نائما في الحل وقوائمه في الحرم فقتله لا يضمن وكذا لو أرسل
 حلال كلبه إلى الحل على صيد فيه فقتله في الحرم أو قتل غيره أو رمى سهمه على صيد
 في الحل فقتله صيدا في الحرم لم يضمن ومثله لو جرحه في الحل فمات في الحرم (قلت)
 أما حدود الحرم فهي معلومة من أماكن مخصوصة بأنصاب في الطرق من الجهات
 الأربع وهذا لا يعلم منه الحدود كلها في جميع أرضه والظاهر انه تعتبر المحاذاة لا بعد
 الانصاب احتياطا وانه لو شك في الأرض التي قتل فيها الهدى سهل هي من الحرم أولا
 لا يجب فيه جزاء والله أعلم (التنبيه الرابع) يحرم قطع شجر الحرم المكي أو قطع
 بعضه حتى الشوك ولو أضر وكذا السواك ونحوه وورقه إلا الاذخر والالباس والا
 ما زرعه آدمي من غير غرس الحرم أو انكسر بفعل غير آدمي ولو لم ينفصل وكذا يحرم
 قطع حشيشه أي الحرم إلا البكاء والفقع وما زرعه آدمي والالباس فيجوز قطعه
 والا تتفاح به وكذا ثمر الشجر فيجوز تناوله وأكله ولو لم يزرعه آدمي (قلت) وههنا
 بحث لم أره لغيري وهوان الفقهاء قالوا يحرم قطع حشيش الحرم إلا الباس مع ان
 الموجود في كتب اللغة كالقاموس والمصباح ومختار الصحاح وغيرها ان الحشيش
 اسم للنبات الباس خاصة وعليه فمبارتهم غير صحيحة اذ يصير المعنى ويحرم قطع
 النبات الباس إلا الباس إلا أن يقال ان اطلاقهم على النبات الرطب حشيشا مجازي
 باعتبار الاول ثم يكون قولهم إلا الباس من قبيل الاستثناء المنقطع أو مستعمل في
 حقيقته ومجازه على القول بجواز ذلك ولقد سألت عن ذلك جماعة من العلماء فما
 وجدت عندهم جوابا إلا السكوت ثم رأيت في تاج العروس شرح القاموس نقلا عن
 بعضهم انه يطلق الحشيش على النبات الرطب أيضا قلت ويؤيده بعض روايات

الحديث لا يحس حشيشها وعليه فقد زال الاشكال والله ولي الافعال (التنبيه الخامس) تضمن الشجرة الصغيرة عر فابشاة وما فوقها بقرة ويفعل بذلك كجزء الصيد وتدم حكه ويضمن الورق والحشيش بجهته وظاهر كلامهم انه يفرق القيمة دراهم ولا يلزمه أن يشتري بها طعاما كما يلزمه في الصيد الذي لا مثل له من النعم ويحتمل انه مثله فينبغي أن يحرر وان قطع غصنا من شجرة ضمن نقصها فان خلفه غصن آخر سقط عنه الضمان (التنبيه السادس) يكره اخراج تراب الحرم أو حجارته الى الحل نصا وقال الشافعية حتى ما صنع من ترابه كالا بارق ونحوها فيكره اخراجها الى الحل أماما زهرم فلا يكره اخراجها الى الحل لوروده ولانه مستخلف كالنمرة ويحرم اخراج تراب المساجد وطبيها في الحرم والحل للتبرك وغيره قال الامام اذا أراد أن يستشفى بطيب الكعبة لم يأخذ منه شيئا ويلزق عليها طيبا من عنده ثم يأخذه اه (التنبيه السابع) يحرم صيد حرم المدينة وقطع شجره وحشيشه الحاجة المساند (١) والحرق والرحل والعلف ونحوها مما تدعو اليه الحاجة ومن أدخل صيدا فله امساكه وذبحه ولا جزاء فيها حرم من ذلك وحرمها بريد في ريد وهو ما بين ثور وغير ثور اسم جبل صغير يضرب لونه الى الحمرة خلف أحد من جهة الشمال مدور وأما غير فهو جبل مشهور بالمدينة وهذا الحد ما بين لا بقيها اه منتهى

﴿فصل﴾ في صفة العمرة من أراد العمرة وهو في الحرم خرج فأحرم من الحل والافضل من التنعيم فالجرانة فالخديبية فما بعد ولا يجوز الا حرام بها من الحرم وينعقد وعليه دم ولا يسقط الدم بخروجه الى الحل بعد الاحرام ثم يطوف ثم يسعى ولا يحل حتى يحلق أو يقصر أى فليس له قبل ذلك أن يلبس مخيطا ونحوه ولوطاف وسعى في ظاهر كلامهم وتقدم التنبيه عليه وهل لا بد من تأخير الحلق عن الطواف والسعي أو عن الطواف فقط لم أر من تعرض له وظاهر كلامهم انه لا يصح الابداهما حتى لو حلق

(١) قوله المساند الخ المسند هو عهد البكرة

قبلهما أو قبل السعي فقط لزمه دم ولزمه حلق نان والله سبحانه وتعالى أعلم ولا بأس
بتكرار العمرة وأما لا كثار منها متواليا فذكره قاله في الفروع باتفاق السلف إلا
بـرمضان فهو فيه أفضل لانها فيه تعدل حجة كافي المتفق عليه وفي غير أشهر الحج أفضل
واختار ابن القيم في غير أشهر الحج أفضل حتى من فعلها في رمضان وكره الشيخ
الخروج من مكة للعمرة ان كانت تطوعا وقال هو بدعة لم يفعلها النبي صلى الله عليه
وسلم ولا أصحابه على عهد الامامة رضي الله تعالى عنها في رمضان ولا في غيره اه
﴿فصل﴾ وأركان الحج أربعة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة والسعي
وواجباته ثمانية كون الاحرام من الميقات أى ان كان آفقا وأما من مكة فقد تقدم
أنه يحرم منها سواء كان متعابها أو محتازا وأدرك جزأ من الليل في وقوفه بعرفة
والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى على ما سبق بيانه فيها ورمى الجمار وترتيبه والخلق أو
التقصير وطواف الوداع وتقدم ذلك كله مفصلا وعند الشيخ ليس طواف الوداع
من واجبات الحج بل هو واجب على كل من أراد الخروج من مكة حاجا كان أولا كما
تقدم وأركان العمرة احرام وطواف وسعي وواجبها احرامها من الحل وحلق أو تقصير
فمن ترك الاحرام لم ينعقد نسكه ومن ترك ركنا غيره لم يتم نسكه الا به ومن ترك واجبا
فعليه دم وجه صحيح ومن ترك سنة فلا شيء عليه (تقنة) قال شيخ الاسلام وما
يذكره الجهال من حصار تبوك فكذب لا أصل له فلم يكن فيها حصن ولا مقاتلة وشهرة
السلاح عند قدمه بالبدعة محرمة وكذا ايقاد الشعوع بكثرة عند جبل يعرف بجبل
الزينة في بدر وقال من اعتقد ان الحج يسقط ما عليه من صلاة وزكاة فانه يستتاب بعد
تعريفه ان كان جاهلا فان تاب والا قتل ولا يسقط حق آدمي من مال أو عرض بالحج
اجما اه (قلت) وأما ما ثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول من حج لله فلم يرفث ولم يفسق
رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه فان ظاهره انه يكون لا ذنب عليه أصلا لانه شبهه

بجمله يوم ولدته أمه وذلك يشعل الصغائر والكبائر والتبعات فمقد قال الطبري انه محمول
بالنسبة الى مظالم العباد على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص
بالمعاصي المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها فمن
كان عليه صلاة أو كفارة ونحوهما من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق
لا ذنوب لان الذنب انما هو تأخيرها فنفس التأخير ذنب يسقط بالحج فالحج المبرور
يسقط انما المخالفة لا الحقوق اه ملخصا من شرح القسطلاني على البخاري وهذا هو
معنى كلام شيخ الاسلام وتلميذه المحقق ابن القيم وهو في غاية التحقيق فعرض عليه
بالنواجز الا أن يقال لا مانع من أن الله تعالى يسقط عنه الحقوق أيضا ويرضى عنه
أصحاب التبعات فان فضله جل شأنه واسع ولا يحجر عليه ويبقى الحديث على ما عمومه
والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) الحج المبرور هو المقبول أو الذي لم يخالفه ثم أو
الذي لا ريب فيه أقوال قال القسطلاني وفي حديث جابر عن أحمد باسناده فيه ضعف
قالوا يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام وإفشاء السلام اه

﴿ باب الفوات والاحصار ﴾

من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة ولولم يذرفاته الحج وسقط عنه توابع
الوقوف وانقلب احرامه عمرة فيطوف ويسعى ويحلق أو يتصر ان لم يختار البقاء على
احرامه ولا تجزئ به عن عمرة الاسلام وعليه القضاء ولو نفلا ولا يلزمه هدي يذبحه في
القضاء ساقه أو لم يسقه فان عدم صام كتمتع وتقدم (تنبيه) ظاهر قولهم وانقلب
احرامه عمرة انه يحصل الانقلاب بمجرد طلوع فجر يوم النحر من دون أن يقلبه هو
ودل قولهم ان لم يختار البقاء على احرامه على انه مخير والا فبعد انقلابه كيف يتصور أن
يختار البقاء على احرامه ولعله ان لم يختره مع طلوع الفجر فوراً فليحصر ومن منع البيت
ولو بعد الوقوف بعرفة على الصحيح أو كان في عمرة ذبح هدياً بنية التهلل وجوباً فان لم
يجد صام عشرة أيام بنية التهلل وحل ولا اطعام هناء على الصحيح وان نوى التهلل

قبل أحدهما لم يحل بل يبقى على إحرامه فلو لبس مخيطا وفعل نحوه من المحظورات فدى
ولا يلزمه أيضا لفضه الإحرام لانه مجردنية فلم يؤثر وقال في الانصاف يلزم دم على
المذهب وكذلك صححه صاحب المنتهى في شرحه عليه فالمعول على ما حرم به
في المغنى والشرح وغيرهما وهو ما قدمناه (فرع) ظاهر ما تقدم انه لا حلق ولا تقصير
على محصر وانه يحصل التحلل بدون ذلك وهو أحد القولين لعدم ذكره في الآية قدمه
في المحرر وشرح ابن رزين وهو ظاهر ما في المنتهى والقول الثاني وجوب الحلق أو
التقصير قدمه في الرماية واختاره القاضى في التعليق وقطع به في الاقناع وأطلقهما في
الفروع ومن أحصر أو جن أو أغشى عليه فحل قبل فوات الحج لم يلزمه قضاء (قلت)
أما المحصر فظاهر وأما الجنون أو المغشى عليه فكيف يتصور منه أن يتحلل إذا خشي
فوات الوقوف بذبح هدى بنية التحلل أو بصوم عشرة أيام بالنية أيضا ولعل ذلك فيها
إذا منع الجنون أو الأغماء عن الذهاب إلى الوقوف وعقل أوافق من الأغماء قبل
الفوات ولكن في زمن لا يمكنه الوصول فيه إلى عرفة إلا بعد فوات الوقت فحل حينئذ
والله سبحانه وتعالى أعلم ومن أحصر عن طواف الأفاضة لم يتحلل حتى يطوف لانه
لا آخر لوقته (فان قلت) قد تقدم أن من منع البيت ولو بعد الوقوف ذبح هديا بنية
التحلل وحل وقد ذكرت هنا أن من منع عن طواف الأفاضة لا يتحلل فما الفرق
(قلت) محل ما تقدم فيها إذا منع من البيت قبل التحلل الأول بأن لم يرم جرة العقبة
ولم يحلق أو يقصر وهذا إذا منع من البيت بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
ومن أحصر عرض أو ذهب نفقة بقي محرما (١) حتى يقدر على الوصول إلى
البيت ويطوف ويسعى كما سبق فيمن فاته وقت الوقوف ويحلق أو يقصر وليس له
التحلل قبل ذلك لانه لا يستفيد بالتحلل شيئا وقبل بل ٣ كافي المقنع وهو أظهر وان

(١) قوله بقي محرما الخ وذلك اذ لم يشترط في أول إحرامه فان حبسه حابس فيحل
حيث حبس على الأصح والله أعلم

كان خلاف الاشهر

﴿فصل﴾ وان وقف الكل أو الايسر الثامن أو العاشر خطأ أجزأ قال في الانصاف
وهـ ل هو يوم عرفة باطنافيه خلاف في مذهب أحمد بناء على ان الهلال اسم لما
يطلع في السماء ولولم يره أحد أو لم يراه الناس ثم ذكر عن الشيخ انه يوم عرفة
ظاهر أو باطنا وقال لا عنه يوضعه لو كان خطأ وصوابا لا يستحب الوقوف
مرتين وهو بدعة لم يفعله السلف فعلم انه لا خطأ اه وظاهر كلامهم سواء كان
الخطأ الغلط في العدد أو في الرؤية أو في الاجتهاد مع غيم قال في القروع وهو ظاهر
كلام الامام وغيره اه (قلت) ذكر في الانصاف ما يفيد انهم لو أخطأ والغلط في
العدد أو في الطريق ونحوه فوقوا العاشر لم يجزئهم اجماعا فـ بدروا أن أخطأ بعضهم
فاته الحج قال في الانصاف هذا المذهب وعليه الجمهور اه قال البهوتي ولم يخالفه
في التنقيح وجرم به في الاقناع اه وعبارة الانتصار كافي الانصاف وان أخطأ عدد
يسير وفي الكافي وان أخطأ نفر وهو ما بين الثلاثة والعشرة فاتهم الحج اه ومفهوم
كلام الكافي انه لو كان الخطأ من جماعة أكثر من عشرة يصح حجهم وانظر ما المراد
بالعض في عبارة صاحب الانصاف وبالسير في عبارة صاحب الانتصار فان كان
المراد بذلك ما صرح به صاحب الكافي أشكل علينا قولهم كافي الاقناع والمنتهى
وغيرهما وان وقف الكل الايسر الثامن أو العاشر خطأ أجزأ فان مفهومه لو أخطأ
النصف لم يجزئهم لان الباقي ليس بقليل بل لو أخطأ الثلثان أيضا لا يجزئهم لان الباقي
ليس بقليل أيضا وقد اشترطوا في اجزاء الخطأ أن يكون من الكل أو الاقل لا ينبغي أن
يجزئ وان رأى هلال ذي الحجة طائفة قليلون لم ينفردوا في وقوفهم بل يقفون مع
الجمهور قاله في الانصاف وغيره قال في القروع ويتوجه وقوفهم مرتين اه أي في
يومين (قلت) وهذا أقرب للاحتياط يؤيده ما ذكره في الصوم من انه لو رأى
الهلال وحده فردت شهادته لزمه الصوم ولا يفطر الامع الناس ولو رأى هلال شوال

لم يفطر قال ابن عقيل يجب الفطر سر قال في الاقناع وهو حسن اه

﴿ باب الزيارة ﴾

قال علماءنا وتستحب (١) زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضى الله تعالى عنهم لما روى عن ابن عمر مرفوعا من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي وفي رواية من زار قبري وجبت له شفاعتي وعن أبي هريرة ما من أحد يسلم على عند قبري الا رد الله على روحه حتى أرد عليه السلام ويستحب لهم أن يكثرُوا من الصلاة والسلام على سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم ولا سيما اذا رأوا أشجار المدينة المنورة أو وصلوا الى حرمها فاذا وصلوا الى المدينة استحب لهم الغسل عند دخولها ولبس الثياب النظيفة والتهيؤ بهيئة حسنة فاذا وصل الزائر الى مسجده صلى الله عليه وسلم قال ما وردت قد قدم في دخول المسجد الحرام ثم يقصد الروضة الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصلي تحية المسجد بجانب المنبر ويشكر الله تعالى على هذه النعمة ثم يأتي القبر الكريم ويستقبل وسطه ويستدير القبلة ويبعد من القبر نحو أربعة أذرع ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا رسول الله كان ابن عمر لا يزيد على ذلك وان زاد خسن كأن يقول السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا خيرة الله السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين السلام عليك يا خير الخلق أجمعين السلام عليك يا قائد الغر

(١) قوله وتستحب الحج قال الامام أحمد اذا قصد الحج الذي لم يحج قط من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لانه ان حدث به حادث الموت كان في سبيل الحج وان كان تطوعا به بالمدينة اه قال ابن نصر الله لازم ذلك استحباب شد الرحل اليها لان زيارته للحاج بعد حجه لا يمكن بدون شد الرحل فهذا كالتصريح بزيارته عليه الصلاة والسلام وقال ابن نصر الله في هذا ان الزيارة أفضل من حج التطوع وان حج الفرض أفضل منهما انتهى ما في هذه الحاشية من كلام م ص لا من كلام المؤلف

المحجلين السلام عليك وعلى أهل بيتك وأزواجك وأصحابك أجمعين السلام عليك
 وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وجميع عباد الله الصالحين بخارك الله يارسول الله عنا
 أفضل ما جرى به نبياً ورسولاً عن أمته وصلى عليك كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن
 ذكرك الغافلون أفضل وأجل وأطيب ما صلى على أحد من الخلق أجمعين أشهد
 أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه وأنت
 بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وجاهدت في الله حق جهاده اللهم آت
 الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمودا الذي وعده وآتته نهاية ما ينبغي أن يسأله
 السائلون اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آله وأزواجه
 وذرياته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ومن شق
 عليه اقتصر على بعض ذلك ونقل عن الامام مالك رحمه الله تعالى أنه كان يقول
 السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وان أوصاه أحد بالسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فليقل السلام عليك يارسول الله من فلان ابن فلان أو هو سلم
 عليك يارسول الله ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراع للسلام على الصديق رضي الله تعالى
 عنه وليقل السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا صفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وثانيه في الفارج خارك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ارضى الله عنك
 وأرضاك وجعل الجنة مثواك ثم يتأخر كالاول للسلام على الفاروق رضي الله عنه
 وليقل السلام عليك يا عمر يا من أعز الله بك الاسلام بخارك الله عن أمة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خير ارضى الله عنك وأرضاك وجعل الجنة مثواك ثم يرجع الى
 موقفه الاول قبالة وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتوسل به في حق نفسه
 ويستشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ومن ألطف ما قيل (١) ما حكاه بعضهم قال كنت
 جالسا عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء أعرابي وقال السلام عليك يارسول

الله سمعت الله يقول ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم
الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئتكم مستغفرا من ذنبي مستشفعا بكم الى ربي
ثم انشأ يقول

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبن القاع والا كم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال ثم انصرف الاعرابي فحملتني عيناى فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم
فقال لي الحق يا عتيبي الاعرابي فبشره بأن الله قد غفر له ام ثم يفتكدم الى رأس القبر
الشريف ويستقبل القبلة ويدعو بما أحبه لنفسه ولوالديه ولمن شاء من أقاربه
وأشياخه وأخوانه وسائر المسلمين (فرع) يحرم الطواف بالحجرة الشريفة بل بغير البيت
العتيق اتفاقا قاله شيخ الاسلام واتفق العلماء على كراهة التمسح بجدار القبر الكريم
وتقبيله والصاق صدره به بل الأدب أن يبعد كما يبعد منه في حياته صلى الله عليه وسلم
قال الامام النووي وهذا هو الصواب وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه اه ويستحب
له بعد ذلك زيارة البقيع وزيارة سيدنا حمزة رضى الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم في سفح جبل أحد ويأتى مسجد قباء فيه صلى الله عليه وسلم فورد عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال صلاة في مسجد قباء كعمرة وفي الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأتى مسجد قباء راكبا وماشيا ويستحب أن يكون يوم السبت لانه ورد في رواية
صحيحة كان يأتيه كل سبت ويأتى بئر أريس وهي التي تفل فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي عند مسجد قباء وقيل غيرها وانما تلك تسمى بئر غرس فيشرب منها ويتوضأ
وكذلك يأتى مسجد النعامة من آثار النبي صلى الله عليه وسلم تبركاً بهم انهم اذا أردان
يسافرون من المدينة المنورة الى بلاده استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما
أحب ويأتى الى القبر الكريم ويعبد السلام ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد بحرم
رسولك صلى الله عليه وسلم ويسرلى العود الى الحرمين وارزقني العفو والعافية في

الدنيا والآخره وردنا مسلمين فائمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمش القهقري فاذا أدار وجهه الى بلاده قال لا اله الا الله آيئون طابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده (فائدة) وما ينقل على السنة العوام من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زار قبري وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له الجنة باطل وضعه بهض الفجرة قاله النووي ومثله من يعتقد من العوام أن من لم يقدر وجهه أي لم يزر القدر بعد وجهه فوجهه غير كامل

﴿فصل﴾ وما تقدم من آداب السفر وأحكامه يشرع في سفره الى بلده ثم اذا وصل الى بلده وأشرف عليها حسن أن يقول بعد الوارد عند دخول كل بلد وتقدم اللهم اجعل لنا ما اقرار ورزقا حسنا اللهم ارزقنا جناها وأعذنا من وبائهم واجبنا الى أهلها وحبب صالح أهلها اليها وأن يدخلها بناها والاولى غدوة ويكره ليلا فاذا وصل بدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين واذا دخل منزله صلى فيه ركعتين أيضا وقال توبتوب بالربنا أو با لا يغادر حوبا ويستحب لمن يسلم عليه أن يباله أن يدعوله بالمغفرة وأن يقول له قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف تقفك فيستغفر له الحاج ويدعوله فقد ورد اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج قال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم (فائدة) ومن علامات قبول الحج أن يكون الحاج بعد رجوعه خيرا مما كان قبل ذهابه الى الحج وأن يكون خيره مستمر في ازدياد زادنا الله تعالى من خيره واحسانه وغمرنا بحزيل فضله وامتنانه وبلغنا بيبته وأرانا لذلك أهلا وأرانا تلك المشاعر والمشاهد والمواقف ورزقنا بعافية بلا محنة زيارة نبيه كثر المعارف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه ما طاف بالبيت طائف وما آمن بالحرم الثمري فحائف والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وهذا آخر ما تيسر جمع فأسأل الله أن يعم نفعه وكان الفراغ منه لانتى عشرة خلعت من رجب سنة ١٢٨٩ تسع وثمانين ومائتين وألف هجرية

وقد صار تبيينه في هذه النسخة في النصف الأول من شوال سنة ١٣١٧ سبيع
عشرة وثلاثمائة وألف في المدرسة السلمانية بجوار المسجد الحرام أدخلنا الله دار
السلام بسلام بقلم الفقير جامع الحقير عبد الغني بن ياسين بن محمود بن ياسين بن طه بن
أحمد اللبدي النابلسي عفي عنه

﴿ ول بعضهم ويعزى الى شيخ الاسلام ابن تيمية ﴾
كفى مقاتي قرحا وفي القلب قلبها * عمى يا الهى تنقط القاف واحده
وأن تنقل الأخرى الى الحاء تمحها * بمحمد يا من لا يخيب قاصده



وقد اطاع على المسودة أيضا الفاضل الهمام نحر العلماء الأعلام صاحبنا الأديب
والعالم العلامة الأريب الشيخ محمد سعيد الكرهي الحنبلي أدام الله النفع به آمين
فكتب هذه الايات بديهة وهذا نصها

كتاب عليه للجلالة رونق * مطالعه للحق خير رشيد
تضمن من غر المسائل جملة * يقرؤها بالمجد كل مجيد
وكيف ومن أنشاه سيدنا الذي * تفرد في فضل برغم حسود
فان تر في زاهي علاه مشككا * فذاك بدين المجد غير سعيد
وأما أنا آمنت ان جنبه * لأركان دين الله خير مشيد
فلا زال يرقى أوج كل فضيلة * بحسن كمال في الانام فريد
كتبه الفقير الى الله تعالى

سعيد الكرهي الشاذلي الحنبلي

عفى عنه

وعن اطلع عليها أيضا الأديب الأريب والذكي الامامي النقيب ذو القريحة
الوقادة والفظنة القادة صاحبنا المكرم وصديقنا المفخم الشيخ محمود عبد الحليم
العنبتاوي الحنبلي حفظه الله وأكرمه وتولاه فكتب عليه هذه الايات

لله در مؤلف * جمع المناسك واختصر
وأبان غامضها الذي * يخفى على أهل الفكر
حبر امام فاضل * فرد كما العلم اشتهر
قد قلد النالك من * تحف الجواهر والدرر
وأصاب وابل رشده * أهل البوادي والحضر
أنعم به من مرشد * في أبحر الرشده عبر
وأتى بأنفس مثن * وعلى الجود لقد نثر

فَالله يَحْفَظُهُ وَيَعْنِيهِ الْمَكَائِدَ وَالضَّرَر

وَيَقِيهِ أَشْرَارَ الزَّمَانِ وَكُلَّ حَادِثَةٍ وَشَرِّ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ دَائِمًا أَبَدًا

كُتِبَ بِهَ التَّقِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَاجِّ

عَبْدُ الْحَلِيمِ الْعَنْبِتَاوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ

حَرَفِي ٣ مَحْرَمِ سَنَةِ ١٣١٨



﴿ يقول مصححه راجي عفو الباري على بن أحمد الهواري ﴾

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لحج بيته المحرم وهداه إلى سلوك سبل شريعته
ففعّل ما أباحه واجتنب ما حرّم والصلاة والسلام على نبيه محمد خير من حج واعتمر
وقضى المناسك وأقام الشعائر الدينية وأوامر مولاه الكريم انقروا وآله وأصحابه
الناهجين منهجه القويم الأنور أغمة الهدى ونجوم الاهتداء الخائزين بمتابعته الشرف
الصميم الاطهر الاوفر والتابعين لهم بإحسان إلى يوم قيام الناس للعرض على الملك
الديان ﴿ وبعد ﴾ فانه لما كانت أعمال حج البيت العتيق كثيرة الانواع لا يقوم بها على
الوجه المشروع الا من له بعلوم الدين خبرة تامة وواسع اطلاع انتدب كثير من حملة
الشرعية المطهرة لتصنيف تأليف يندو فيها تلك الاعمال وسهوها بالمناسك ونعم
القصد قصد هم اعانة الاتّيين من كل فج عميق على سلوك تلك المسالك وعن جرى في
حلبة سباقهم وكان من مجلّهم وسباقهم العلامة الموفق بالتوفيق الصمدى العلى
المرحوم الشيخ عبد الغنى البدي الحنبلى سقى الله بوابل فضله ثراه وجعل في دار
كرامته مثواه فقد أتى رحمه الله في كتابه المسمى ﴿ دليل الناسك لأداء المناسك ﴾
على مذهب الامام المجلّ أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى رضى الله عنه
وأرضاه وجعل فرا ديس الجنان معقله ومأواه بما هو لحجاج بيت الله الحرام -

دليل ومرشد لأداء فريضة الحج على الوجه المطلوب كفيل وكان طبع هذا الكتاب
بمطبعة التقدم العلميه الكائن مركزها بشارع الخلو جى قريبا من الساحة الأزهرية
إدارة ﴿ حضرة الفاضل السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى وأخيه ﴾ على نفقة

حضرة الفاضل الشيخ محمد يوسف بن الشيخ أحمد الباز الكتبي بمكة المشرفة
ولاح بدرعامة وفاح مسد ختامه في أوائل شهر رمضان المعظم

سنة ١٣٣٠ هجرية

على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى

التحية

